

GC(63)/8

١٩ تموز/يوليه ٢٠١٩

المؤتمر العام

توزيع عام

عربي

الأصل: إنكليزي

الدورة العادية الثالثة والستون

البند ١١ من جدول الأعمال المؤقت

(الوثيقة GC(63)/1 وإضافتها Add.1)

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

ملخص

١- ستنتهي فترة عمل مراجع حسابات الوكالة الخارجي الحالي - وهو مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا - عند استكمال عملية مراجعة البيانات المالية للوكالة لعام ٢٠١٩. لذا سيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية المقبلة، أن يعيّن مراجع حسابات خارجي يتولى مراجعة البيانات المالية للوكالة للسنتين الماليّتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

٢- وكانت الدول الأعضاء قد دُعيت - في مذكرة الأمانة 2018/Note 80، المؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ (الملحق ١) - إلى تسمية المرشحين لكي ينظر المؤتمر العام في تلك الترشيحات أثناء دورته العادية لعام ٢٠١٩. وأوضحت المذكرة أنّ الترشيحات ينبغي أن تشمل ما يلي: السيرة الذاتية للمرشح؛ وتفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب مراجع الحسابات العام في الدولة العضو التي تتقدم بالترشيح؛ وتوضيح نطاق أنشطة المراجعة المتوقع تنفيذها وتخصصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة؛ وعرض نهج مراجعة الحسابات؛ وعدد الموظفين المُزمع إشراكهم في المراجعة ومستواهم؛ وعرض أتعاب مراجعة الحسابات المقترحة (معبّراً عنها باليورو) وتقدير العدد الإجمالي لشهور عمل المراجعين التي ستخصّص لمراجعة البيانات المالية للوكالة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

٣- وحتى ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، كانت الأمانة قد تلقت ترشيحين اثنين. وفي وقت لاحق، سحب أحد المرشّحين ترشيحه مما أدى إلى وجود مرشّح واحد هو مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا (الملحق ٢). ويقدم الملحق ٣ ملخصاً عن تفاصيل الترشيح.

٤- وفي ١١ حزيران/يونيه ٢٠١٩، نظر مجلس المحافظين في هذه المعلومات واتفق على أن يوصي المؤتمر العام بتعيين مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا مراجعاً خارجياً يتولى مراجعة البيانات المالية للوكالة للسنتين الماليّتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

الإجراء الموصى به

لعلّ المؤتمر العام يرغب في تأييد توصية المجلس الواردة في الفقرة ٤ أعلاه، ويعيّن، وفقاً للقاعدة ١٢-١ من اللائحة المالية للوكالة، مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا مراجعاً خارجياً يتولى مراجعة البيانات المالية للوكالة للسنتين الماليّتين ٢٠٢٠ و٢٠٢١.

2018/Note 80

مذكرة من الأمانة

تعيين مراجع الحسابات الخارجي

تتشرف الأمانة بإحاطة الدول الأعضاء علماً بأن فترة العمل الحالية لمراجع حسابات الوكالة الخارجي (أي مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا) تنتهي باستكمال مراجعة البيانات المالية للسنة المالية ٢٠١٩. وسيكون لزاماً على المؤتمر العام، في دورته العادية الثالثة والستين، في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩، أن يعيّن مراجع حسابات خارجي يتولى مراجعة البيانات المالية للسنتين الماليتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١. وقد جرت العادة على أن يكون التعيين لمدة سنتين.

وفي هذا الصدد، نذكّر الدول الأعضاء بالوثيقة GC(61)/DEC/14 المعنونة "مدة ولاية مراجع الحسابات الخارجي"، والتي قرّر فيها المؤتمر العام "أن يتم تعيين مراجع الحسابات الخارجي للوكالة من خلال عملية اختيار تنافسية لولاية مدتها ست سنوات غير قابلة للتجديد ابتداء من تاريخ الشروع في مراجعة البيانات المالية للسنة المالية ٢٠٢٢، مع جواز تعيينه مرّة أخرى فقط وذلك بعد انقضاء مدّة لا تقلّ عن مدة ولاية واحدة".

والدول الأعضاء مدعوة إلى تسمية المرشحين الذين تؤدّ من المؤتمر العام في دورته العادية الثالثة والستين أن ينظر في أمر تعيين أحدهم مراجعاً خارجياً للوكالة. ومرفق بهذه الوثيقة النص الكامل للمادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية لتنظيم عمليات مراجعة البيانات المالية للوكالة.

وينبغي أن تشمل الترشيحات على ما يلي:

(أ) سيرة ذاتية للمرشح وتفاصيل عن الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب المراجع العام، مع بيان لنطاق أنشطة المراجعة المتوقع تنفيذها ولتخصّصات المراجعة التي قد تعود بالفائدة على الوكالة؛

(ب) عرض لنهج المراجعة، وعدد الموظفين المزمع إشراكهم في المراجعة ومستواهم؛

(ج) وأتعباب المراجعة المقترحة (معبّراً عنها باليورو)، وتقدير للعدد الإجمالي لأشهر عمل المراجعين التي ستخصّص لمراجعة البيانات المالية عن عامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

وينبغي أن تشمل أتعاب المراجعة المقترحة الرواتب المتعلقة بالمراجعة، وتكاليف أعمال السكرتارية والأعمال الداعمة الأخرى، وتكاليف السفر، ونفقات إعاشة المراجع الخارجي ومعاونه. كما يتعيّن أن تغطي تكاليف السفر الانتقال من مكتب المراجع العام إلى المقر الرئيسي للوكالة في فيينا، وإلى مكاتب الوكالة الأخرى إذا ما ارتئي أنّ ذلك ضروري لأغراض المراجعة.

وينبغي أن تصل الترشيحات إلى المدير العام في أقرب وقت ممكن، على أن يكون ذلك في موعد أقصاه ١١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٩، حتى يتسنى إتاحة وقت كافٍ لإجراء استفسارات إضافية ثم إحالة اقتراح من مجلس المحافظين بهذا الشأن كي ينظر فيه المؤتمر العام في أيلول/سبتمبر ٢٠١٩. وسوف يسرُّ شعبة الميزانية والمالية التابعة للوكالة أن تقدم ما عساه أن يكون مطلوباً من معلومات أو إيضاحات إضافية.

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨



إلى جميع الدول الأعضاء في الوكالة

المادة الثانية عشرة - المراجعة الخارجية

تعيين المراجع الخارجي

القاعدة ١-١٢

يُعيّن المؤتمر العام، لمدة يحددها هو، مراجعاً خارجياً، يكون مراجعاً عاماً (أو موظفاً يمارس وظيفة مماثلة) في إحدى الدول الأعضاء.

مدة خدمة المراجع الخارجي

القاعدة ٢-١٢

إذا توقف المراجع الخارجي عن شغل وظيفته كمراجع عام (أو عن ممارسة وظيفة مماثلة) في بلده، تنتهي بناءً على ذلك ممارسته لوظيفته كمراجع خارجي ويخلفه كمراجع خارجي خليفته كمراجع عام. ولا يجوز في غير هذه الأحوال إبعاد المراجع الخارجي أثناء ممارسته لوظيفته، إلا عن طريق المؤتمر العام.

إجراء المراجعة

القاعدة ٣-١٢

رهنأ بأيّ توجيه خاص يصدره المؤتمر العام أو المجلس، تُجرى كلّ مراجعة للحسابات يُطلب من المراجع الخارجي القيام بها وفقاً للاختصاصات الإضافية المبينة في مرفق هذه اللائحة.

مسؤولية المراجع الخارجي

القاعدة ٤-١٢

يكون المراجع الخارجي مستقلاً تماماً ومسؤولاً ومسؤوليةً كاملةً عن إجراء المراجعة.

التدقيقات المحددة

القاعدة ٥-١٢

يجوز للمؤتمر العام وللمجلس مطالبة المراجع الخارجي بإجراء بعض التدقيقات المحددة وإصدار تقارير منفصلة بالنتائج.

تقديم التسهيلات للمراجع الخارجي

القاعدة ٦-١٢

يقدم المدير العام للمراجع الخارجي التسهيلات المطلوبة للقيام بالمراجعة.

استخدام المراجعين المحليين

القاعدة ٧-١٢

كلما اقتضى الأمر إجراء تدقيق محلي أو تدقيق خاص، يجوز للمراجع الخارجي أن يستعين بخدمات أيّ مراجع عام وطني يكون مستوفياً للشروط المطلوبة لتعيينه مراجعاً خارجياً، أو أن يستعين بخدمات مراجعين تجاريين عموميين ذوي سمعة طيبة.

إحالة تقرير المراجعة

القاعدة ٨-١٢

يُحال تقرير المراجع الخارجي إلى المجلس لإبداء ملاحظاته عليه، ثم يحيل المجلس التقرير إلى المؤتمر العام وفقاً للقاعدة ٣-١١. ويكون ممثل عن المراجع الخارجي حاضراً عندما يبدأ المجلس أو أيّ جهاز تابع له النظر في تقرير المراجع الخارجي. وبالإضافة إلى ذلك، يتخذ المدير العام الترتيبات من أجل حضور ممثل للمراجع الخارجي عندما ينظر المجلس أو المؤتمر العام في التقرير فيما بعد، إذا طلبت ذلك دولة عضو، أو إذا استصوب المدير العام نفسه ذلك، أو إذا اعتبر المراجع الخارجي ذلك ضرورياً.

الاختصاصات الإضافية الناظمة لمراجعة حسابات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

١- يجري المراجع الخارجي مراجعة لحسابات الوكالة، بما فيها جميع الصناديق الاستثنائية والصناديق الخاصة، على النحو الذي يراه ضرورياً لكي يقتنع:

- (أ) بأن البيانات المالية مطابقة لدفاتر الوكالة وسجلاتها؛
(ب) وبأن المعاملات المالية المسجلة في البيانات المالية قد تمت وفقاً للقواعد المالية واللائحة المالية والمخصّصات المرصودة من الميزانية وغير ذلك من التوجيهات المنطبقة؛
(ج) وبأن الأوراق المالية والأموال المودعة في المصارف والموجودة في صندوق الوكالة قد تمّ التحقّق منها، إمّا بشهادة أئت مباشرة من الجهات الودّعة لأموال الوكالة أو عن طريق العدّ الفعلي.

٢- رهنأ بأحكام اللائحة المالية، يكون المراجع الخارجي الحكّم الوحيد فيما يخصّ القبول الكامل أو الجزئي للتصديقات الصادرة عن المدير العام أو من ينوب عنه، ويجوز له إجراء ما يراه من عمليات تدقيق وتمحيص مفصلة بشأن جميع السجلات المالية، بما في ذلك السجلات المتعلقة باللوازم والمعدات والمواد الخاصة بالوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها.

٣- للمراجع الخارجي أن يتأكّد من موثوقية المراجعة الداخلية عن طريق إخضاعها للاختبار. وله في هذا الشأن أن يعدّ ما يراه ضرورياً من تقارير تُرفع إلى المجلس أو إلى المدير العام لإحالتها، عند الاقتضاء، إلى المؤتمر العام.

٤- يؤدّي المراجع الخارجي والموظفون العاملون تحت إشرافه القسّم الذي يعتمد عليه المجلس. وعلى إثر ذلك يحقّ له أن يطّلع بحرية، في كل الأوقات المناسبة، على جميع دفاتر الحسابات والسجلات التي يرى أنها لازمة لإجراء المراجعة. أمّا المعلومات السرية المحفوظة في سجلات الأمانة، والتي يحتاج إليها المراجع الخارجي لأغراض المراجعة، فتتاح له إذا وجّه طلباً بشأنها إلى المدير العام. وإذا رأى المراجع الخارجي أن من واجبه أن يسترعي انتباه المجلس أو انتباه المؤتمر العام إلى أيّ أمر تتسم الوثائق المتعلقة به كلّها أو بعضها بالسرية، فعليه أن يتجنب الاقتباس المباشر منها.

٥- يجوز للمراجع الخارجي، بالإضافة إلى مراجعة الحسابات، أن يبدي ما يراه ضرورياً من ملاحظات بشأن كفاءة الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة، والضوابط المالية الداخلية، وبصفة عامة بشأن الآثار المالية المترتبة على الممارسات الإدارية.

٦- ومع ذلك، لا يجوز للمراجع الخارجي بأي حال أن يُضَمّن تقريره عن مراجعة الحسابات أيّ انتقاد إلا بعد أن يتيح أولاً للمدير العام فرصة لتفسير الموضوع محل الملاحظة. ويُبلغ المدير العام أو مدير شعبة الميزانية والمالية على الفور بالاعتراضات التي يثيرها المراجع بشأن أيّ بند أثناء تدقيق الحسابات.

٧- يعدّ المراجع الخارجي تقريراً عن الحسابات يتضمن ما يلي:

- (أ) مدى وطبيعة عملية التدقيق التي أجراها، ومدى وطبيعة أي تغييرات هامة أدخلها على هذا التدقيق، بما في ذلك ما إذا كان قد حصل على جميع المعلومات والتفسيرات التي طلبها؛
(ب) والأمور التي تؤثّر في اكتمال الحسابات أو دقّتها، مثل:
١' المعلومات اللازمة لتفسير المراجعة تفسيراً صحيحاً؛
٢' وأيّ مبالغ ينبغي أن تكون قد وردت ولكّنها لم تسجّل في الحساب؛
٣' والمصرفات غير المدعّمة بوثائق كافية لتبريرها.
(ج) والأمور الأخرى التي ينبغي إحاطة المجلس، وعند الاقتضاء، المؤتمر العام علماً بها، مثل:
١' حالات الاحتيال أو الاحتيال المفترض؛

اللائحة المالية

- ٢' وتبديد أموال الوكالة أو غيرها من الأصول أو إنفاقها على نحو غير سليم (بصرف النظر عن أنّ المعاملات قد تكون سليمة من الناحية الإحصائية)؛
- ٣' والنفقات التي يُرجَّح أن تُلزم الوكالة بتحمُّل مزيد من التكاليف على نطاق كبير؛
- ٤' وأيّ عيب في النظام العام أو في اللوائح التفصيلية التي تنظّم الرقابة على الإيرادات والنفقات، أو على اللوازم والمعدات والمواد التي تكون في حوزة الوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛
- ٥' والإنفاق الذي لا يتطابق مع أغراض الاعتماد المعني، مع مراعاة المناقشات المأذون بها حسب الأصول بين أبواب الميزانية؛
- ٦' والإنفاق الذي يتجاوز الاعتمادات، بعد تعديلها بالمناقشات المأذون بها حسب الأصول بين أبواب الميزانية؛
- ٧' والإنفاق الذي لا يتطابق مع التفويض الناظم له.

(د) ودقة السجلات أو عدم دقتها، حسبما يثبتته جرد الموجودات وتدقيق السجلات الكمية المتعلقة باللوازم والمعدات والمواد الخاصة بالوكالة أو التي تكون الوكالة مسؤولة عنها؛

(هـ) والمعاملات الواردة في حسابات سنة مالية سابقة التي توفّر مزيد من المعلومات بشأنها، أو أيّ معاملة من المقرر إجراؤها في سنة مالية لاحقة ويبدو من المستصوب التذكير بإخطار المجلس أو المؤتمر العام بها.

٨- يبدي المراجع الخارجي، أو من يسمّيهم من الموظفين، رأياً في البيانات المالية ويوقع على هذا الرأي، مع مراعاة ما يلي:

- تحديد البيانات المالية التي خضعت للتدقيق؛
- وتوضيح نطاق ومدى إجراءات المراجعة؛

وأن يتناول هذا الرأي ما يلي حسب الاقتضاء:

- (أ) ما إذا كانت البيانات المالية تعرض على نحو أمين الوضع المالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية حتى نهاية السنة المالية ونتائج العمليات التي اضطلعت بها في تلك السنة؛
- (ب) وما إذا كانت البيانات المالية قد أُعدت وفقاً للمبادئ المحاسبية المقررة؛
- (ج) وما إذا كانت المبادئ المحاسبية قد طبقت على أساس يتفق مع الأساس المعمول به في السنة المالية السابقة؛
- (د) وما إذا كانت المعاملات قد أُجريت وفقاً لللائحة المالية والتفويض التشريعي.

٩- ليس من سلطة المراجع الخارجي أن يرفض بنوداً في الحسابات، ولكن عليه أن يسترعي اهتمام المدير العام، كي يتخذ الإجراءات المناسبة، إلى أيّ معاملة تساوره شكوك بشأن قانونيتها أو سلامتها.

البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا
لدى الأمم المتحدة وسائر
المنظمات الدولية في فيينا

No. 01030/II/12/2018/PoI

تُهدي البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا أطيب تحياتها إلى أمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) في فيينا، وبالإشارة إلى المذكرة الصادرة عن أمانة الوكالة برقم 2018/Note 80 والمؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨، يشرفها أن تُرثِّح المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا ليكون مراجع الحسابات الخارجي لمراجعة البيانات المالية للوكالة للسنتين الماليتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

وفي هذا الصدد، يسرُّ البعثة الدائمة أن تحيل الرسالة المرفقة الواردة من رئيس المجلس الأعلى لمراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا إلى المدير العام للوكالة، والتي تتضمن اقتراحًا بإجراء المراجعة المالية فيما يخصُّ البيانات المالية للوكالة عن السنتين الماليتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

وتغتنم البعثة الدائمة لجمهورية إندونيسيا لدى الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية في فيينا هذه الفرصة لكي تعرب مجددًا لأمانة الوكالة الدولية للطاقة الذرية في فيينا عن أسى آيات تقديرها.

[الختم] [التوقيع]

فيينا، في ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨

الأمانة
الوكالة الدولية للطاقة الذرية
فيينا

عزيزي السيد أمانو،

فيما يتعلق بتعيين مراجع الحسابات الخارجي للوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة) فيما يخص السنتين الماليتين ٢٠٢٠ و٢٠٢١، يسرُّنا أن نعرب لكم عن بالغ اهتمامنا في مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا (مجلس مراجعة الحسابات) بتقديم ترشيحنا للتعيين في هذا المنصب.

ويودُّ مجلس مراجعة الحسابات أن يترشَّح مجدِّداً في إطار عملية الاختيار للتعيين في المنصب المذكور، بالنظر إلى التزامنا الاستمرار في التزامنا القوي بالمساهمة في تحقيق رؤية الوكالة ورسالتها. وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نودُّ مخلصين أن نعزِّز قدراتنا في مجال مراجعة المؤسسات، ولا سيما المنظمات التي تُدار في إطار منظومة الأمم المتحدة، بما يكفل وضع مجلس مراجعة الحسابات بين مصاف المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي تعمل على أعلى مستويات النزاهة والمساءلة والشفافية وتطبِّق أفضل الممارسات الدولية في هذا المجال.

وفي هذا الصدد، فإننا نتقدم بكل تواضع بالاقتراح التالي لشغل منصب مراجع الحسابات الخارجي المقبل للوكالة فيما يخص السنتين الماليتين ٢٠٢٠-٢٠٢١.

ونحن نؤمن بأن مجلس مراجعة الحسابات، بما لديه من مزيج متوازن يجمع بين القدرات والكفاءات وأربع سنوات من الخبرة في دور مراجع الحسابات الخارجي للوكالة، قادر على تحقيق جودة عالية في عملية المراجعة ونتائجها إذا اختير لمواصلة الاضطلاع بهذا الدور. وفي هذا الصدد، نودُّ أن ننتهز هذه الفرصة لنسأط الضوء على بعض إنجازاتنا وأنشطتنا على النحو التالي:

١- تعيين أحد مراجعينا في منصب مراجع الحسابات الخارجي لدى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد لفترة ولاية مدتها ثلاث سنوات تشمل أعوام ٢٠١٩ و٢٠٢٠ و٢٠٢١؛

٢- في إطار اضطلاع مجلس مراجعة الحسابات بدور المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في حكومة إندونيسيا، يُنتج المجلس سنوياً نحو ١٨٠٠ من تقارير المراجعة تشمل المراجعة المالية، ومراجعة الأداء، والمراجعة لأغراض خاصة؛

٣- يخضع مجلس مراجعة الحسابات لتقييم منتظم لأدائه باعتباره مؤسسة راسخة بين المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات من خلال استعراضات نظراء دولية دورية تُجريها مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات في بلدان أخرى (نيوزيلندا، هولندا، بولندا)؛

٤- يعمل لدى مجلس مراجعة الحسابات مراجعون ذوو مؤهلات رفيعة، ويحمل العديد منهم شهادات دولية، مثل شهادات المحاسب القانوني، والمحاسب العام المعتمد، والمراجع الداخلي المعتمد، ومدقق معتمد في قضايا الاحتيال، ومراجع نظم المعلومات المعتمد.

ومجلس مراجعة الحسابات ملتزم بأداء وظيفة المراجعة في دور مراجع الحسابات الخارجي على أكمل وجه ممكن من حيث الجودة وحسن التوقيت والدقة. ويستوفي المجلس كل ما يتطلبه الاضطلاع بدور مراجع الحسابات الخارجي للوكالة فيما يخص السنتين الماليتين ٢٠٢٠-٢٠٢١.

ونودُ أن نعرب لكم عن خالص تقديرنا لاهتمامكم بهذه الرسالة ونتطلع إلى موافقتكم على ترشيحنا. وسوف يكون من دواعي سرورنا أن نردَّ على أي استفسارات من جانبكم وأن نقدم أي معلومات إضافية تطلبونها.

مع خالص التقدير والاحترام،

[التوقيع]

البروفسور الدكتور مورماهادي سورجا دجانيغارا، المحاسب
القانوني والمحاسب العام المعتمد

السيد يوكيا أمانو
المدير العام
الوكالة الدولية للطاقة الذرية

اقتراح

بشأن تجديد تقديم خدمات مراجع الحسابات الخارجي
إلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية (الوكالة)
عن السنتين الماليتين ٢٠٢٠-٢٠٢١



مجلس مراجعة الحسابات
التابع لجمهورية إندونيسيا

JL. JENDERAL GATOT SUBROTO NO. 31
JAKARTA PUSAT 10210

رقم الهاتف: ٢٥٥٤٩٠٠٠-٦٢٢١ + توصيلة داخلية: ٧١٠٩،

رقم الفاكس: ٥٧٢٠٩٤٤-٦٢٢١ +

تصدير

بصفتنا مراجع الحسابات الخارجي الحالي للوكالة الدولية للطاقة الذرية عن السنوات المالية ٢٠١٦-٢٠١٩، أودُّ أن أقترح مواصلة مساهمتنا من خلال تقديم هذا الاقتراح بشأن التعيين لمنصب مراجع الحسابات الخارجي عن السنتين الماليتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ حتى تنظر فيه الوكالة. ويحتوي هذا الاقتراح على المعلومات الأساسية التي طلبتها أمانة الوكالة من خلال مذكرتها التي تحمل المرجع رقم: N3.00/030405 والمؤرخة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ فيما يتعلق بتعيين مراجع الحسابات الخارجي.

وبيّن هذا الاقتراح أيضاً التزامنا وخبراتنا وخطتنا للوفاء بالمتطلبات المنصوص عليها في المادة الثانية عشرة من اللائحة المالية للوكالة والاختصاصات الإضافية النازمة لعمليات مراجعة حسابات الوكالة، من أجل توفير مستوى معقول من الضمان بشأن الرأي الذي نبديه بصفتنا مراجع الحسابات.

وبناء على خبرتنا القائمة بصفتنا مراجع الحسابات الخارجي للوكالة، فإننا على قناعة من أنّ مراجعينا ذوي المؤهلات والكفاءة المهنية والخبرات سوف يؤدون عمليات المراجعة المطلوبة بكفاءة وفعالية. وإنني أضمن لكم جودة مرتفعة في عمليات المراجعة، كما أضمن لكم مستوى جيد من الاتصالات والتعاون مع إدارة الوكالة وسائر الأطراف المعنية لكي يتسنى لنا خلال فترة ولايتنا إرساء درجة عالية من النزاهة والموثوقية في البيانات المالية، ومن ثم المحافظة على ثقة الجهات المعنية في الوكالة.

وإنني أتطلع إلى تقديم خدماتنا إليكم.

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر التقدير،

البروفسور الدكتور مورماهادي سورجا دجانينغارا

رئيس المجلس

قائمة المحتويات

٢،	تصدير
٣،	قائمة المحتويات
٤،	السير الذاتية لأعضاء المجلس
١	أولاً- مواطن القوة التي يتمتع بها المجلس
١٧	ثانياً- فهم المجلس لأوضاع الوكالة
٢٠	ثالثاً- الأسباب التي تبرر تعيين المجلس
٢٦	التذييل ١- أتعاب المراجعة

السير الذاتية لأعضاء المجلس

مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا

مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا هو أحد المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التي تعمل بنظام المجلس. ويتكوّن المجلس من رئيس ونائب للرئيس وسبعة أعضاء. وفيما يلي لمحة عن هؤلاء الأشخاص:

الرئيس، البروفيسور الدكتور مورماهادي سورجا دجانيغارا، المحاسب القانوني والمحاسب العام المعتمد.



عُيّن البروفيسور سورجا دجانيغارا رئيساً للمجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وقد حصل على درجة الأستاذية في العلوم المحاسبية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧ من كلية كيسانوان للاقتصاد بمدينة بوغور، وحصل على درجة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة بادجارجاران في عام ٢٠٠٥. وقبل تعيين البروفيسور سورجا دجانيغارا رئيساً للمجلس، شغل منصب العضو الأول في المجلس في الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٤ والعضو الخامس في المجلس في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧.

نائب الرئيس، البروفيسور الدكتور بحر الله أكبر، الحاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، ودرجة الماجستير المعتمد عن تنظيم المشاريع



عُيّن البروفيسور أكبر نائباً لرئيس المجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وسبق له أن شغل منصب العضو السابع في المجلس في الفترة ٢٠١١-٢٠١٤ ومنصب العضو السادس في المجلس في الفترة ٢٠١٤-٢٠١٧. وهو حاصل على درجة الماجستير في إدارة القطاع العام من جامعة ليستر بالمملكة المتحدة في عام ٢٠٠٠ وعلى شهادة الدكتوراه في القطاع الحكومي من جامعة بادجارجاران في عام ٢٠١٣. وهو حاصل أيضاً على الزمالة البحثية الفخرية من كلية الإدارة بجامعة ليستر في عام ٢٠١٤.

العضو الأول في المجلس، الدكتور أغونغ فيرمان سامبورنا، الحاصل على درجة البكالوريوس في الاقتصاد ودرجة الماجستير في الدراسات الإسلامية



الدكتور سامبورنا حاصل على درجة الدكتوراه في الإدارة العامة والسياسات العامة من جامعة إندونيسيا. وقد قادته خبرته ومعرفته الواسعة في القطاع العام إلى مساره المهني كعضو في مجلس مراجعة الحسابات منذ عام ٢٠١١. والدكتور سامبورنا مسؤول عن مراجعة حسابات شؤون الدفاع والشؤون الأمنية والقانونية والسياسية، مثل حسابات القوات المسلحة الإندونيسية وإدارة الشرطة ووزارة الدفاع ووزارة الشؤون الخارجية.

العضو الثاني في المجلس، الدكتور أغوس جاكو برامونو، الحاصل على درجة الماجستير في المحاسبة والمحاسب القانوني



عُيّن الدكتور برامونو عضواً في المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في دراسات شؤون الحكم من جامعة بادجارجاران. وهو أيضاً عضو في المجلس الاستشاري لمعهد المحاسبين القانونيين في إندونيسيا ومدير مركز دراسات التعليم في مجال الاستثمار والشؤون المالية. والدكتور برامونو مسؤول عن مراجعة حسابات البنك المركزي ووزارة المالية ومؤسسات مالية أخرى.

العضو الثالث في المجلس، الدكتور أخسانول قوصاصي



عُيّن الدكتور قوصاصي عضواً في المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهو حاصل على درجة الماجستير في الاقتصاد من جامعة خوسيه ريزال في الفلبين، ودرجة الدكتوراه في إدارة الأعمال من جامعة بادجارجاران. وقبل انضمامه إلى مجلس مراجعة الحسابات، كان عضواً في البرلمان مسؤولاً عن الشؤون المالية والاقتصادية. والدكتور قوصاصي مسؤول حالياً عن مراجعة حسابات المؤسسات الحكومية ومرافق الرفاه العام ووزارة شؤون الدولة والمؤسسات المعنية بالبحوث والتكنولوجيا.

العضو الرابع في المجلس، البروفيسور الدكتور هـ. رضا الجليل

عُيِّن البروفيسور رضا الجليل عضواً في المجلس لولاية ثانية مدتها خمس سنوات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وقبل انضمامه إلى مجلس مراجعة الحسابات، كان عضواً في البرلمان مسؤولاً عن الشؤون المالية والاقتصادية. وهو حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة بادجارجاران في عام ٢٠٠٨. والبروفيسور رضا الجليل مسؤول عن مراجعة الحسابات في مجالات البيئة، والموارد الطبيعية، والشؤون البحرية ومصائد الأسماك، والغابات والزراعة، والبنى الأساسية.



العضوة الخامسة في المجلس، المهندسة عصمة ياتون، الحاصلة على درجة الماجستير التقنية

عُيِّنَت المهندسة عصمة ياتون، الحاصلة على درجة الماجستير التقنية، عضوة في المجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وهي حاصلة على درجة الماجستير في الهندسة الكيميائية من جامعة إندونيسيا في عام ٢٠٠٥. وهي مسؤولة عن مراجعة حسابات وزارة الشؤون الدينية، ووزارة الشؤون الداخلية، والحكومتين الإقليمية والمحلية في المنطقة الأولى التي تشمل سومطرة وجاوا.



العضو السادس في المجلس، البروفيسور الدكتور هاري أزهر عزيز، الحاصل على درجة الدكتوراه

عُيِّن البروفيسور عزيز عضواً سادساً في المجلس في نيسان/أبريل ٢٠١٧. وقد كان عضواً بارزاً في البرلمان في الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤) حيث شغل منصب رئيس لجنة الميزانية وكذلك نائب رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية. وتشمل خلفيته التعليمية حصوله على درجة الماجستير في السياسات الاقتصادية العامة من جامعة أوريغون بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ١٩٩٠ وعلى درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة أوكلاهوما في ولاية أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية في عام ٢٠٠٠.



العضو السابع في المجلس، البروفيسور الدكتور إيدي موليادي سوباردي،
المحاسب المعتمد في التحليل الجنائي والمحاسب القانوني

عُيِّن الدكتور سوباردي عضواً في المجلس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤. وهو أيضاً عضو في معهد المحاسبين القانونيين في إندونيسيا. وقد حصل على شهادة الدكتوراه في المحاسبة من جامعة بادجارجاران في عام ٢٠٠٥. وهو مسؤول عن مراجعة حسابات المشاريع الاقتصادية الحكومية، بما في ذلك في القطاع المصرفي، وقطاع النفط والغاز، وقطاع الغابات، وقطاع النقل، وغير ذلك من القطاعات الاستراتيجية.



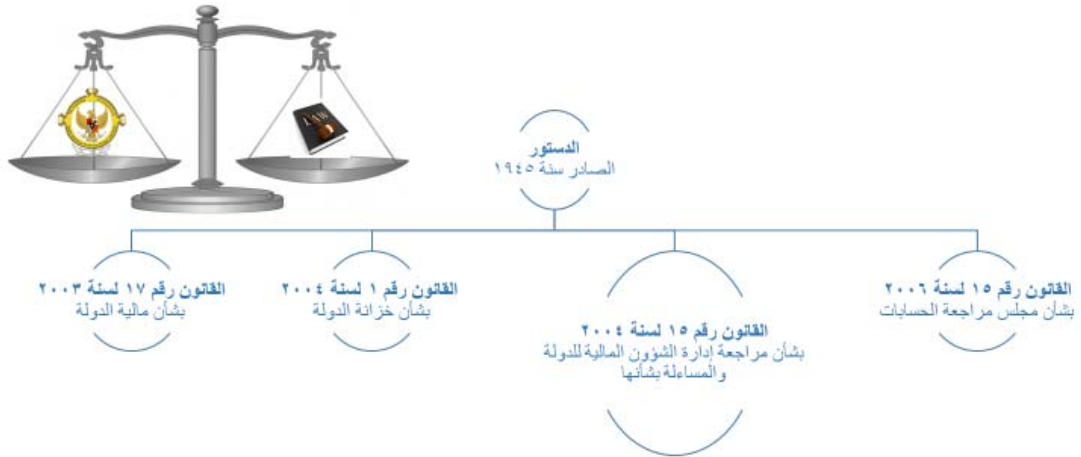
الفصل الأول مواطن القوة التي يتمتع بها المجلس

أولاً- مواطن القوة من الناحية المؤسسية

ألف- وجود قدرات مؤسسية قوية

تماشياً مع الدعوة التي أطلقها إعلان ليما بإنشاء مؤسسة مستقلة لمراجعة الحسابات، تأسس مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا، الذي يُطلق عليه في إندونيسيا *Badan Pemeriksa Keuangan* أو BPK، في عام ١٩٤٧ بموجب الدستور الإندونيسي الصادر عام ١٩٤٥. حيث ينص الدستور في المادة ٢٣ (هـ) منه على ما يلي: "لأغراض مراجعة إدارة الشؤون المالية في الدولة والمساءلة عنها، يُنشأ مجلس أعلى موحد لمراجعة الحسابات، ويكون حرّاً ومستقلاً".

والمجلس هو هيئة جماعية تتألف من ٩ أعضاء يختارون من بينهم رئيساً لهم ونائباً للرئيس. ويشغل أعضاء المجلس مناصبهم لولاية مدتها ٥ سنوات ويمكن إعادة انتخابهم لولاية مدتها ٥ سنوات أخرى، ويبلغ سن التقاعد في المجلس ٦٧ عاماً.



حزمة القوانين المعنية بالشؤون المالية للدولة والتي ترسي المركز القانوني للمجلس؛
وهذه القوانين هي القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٣، والقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٤،
والقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤، القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٦

وتتمثل وظيفة مراجعة الحسابات المسندة إلى المجلس بموجب الدستور الإندونيسي في مراجعة إدارة الشؤون المالية في الدولة والمساءلة عنها على جميع مستويات الحكم، أي الحكومة المركزية وحكومات الأقاليم والحكومات المحلية، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة ولهيئات الحكم المحلي.

اقترح مقدّم من مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا بشأن الترشيح للتعين لدى
الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منصب مراجع الحسابات الخارجي

ويكفل الدستور لمجلس مراجعة الحسابات مركزاً رفيع المستوى في النظام والهيكل الإداري الإندونيسي. والمجلس ليس جزءاً من أيٍّ من السلطات التنفيذية أو التشريعية أو القضائية، ومن ثمَّ فهو يتمتع بذات المركز الممنوح لتلك السلطات بموجب الدستور.

ويكفل الدستور وقانون المراجعة وقانون مجلس مراجعة الحسابات استقلالية المجلس في الجوانب التنفيذية والمالية على السواء، وكذلك تمتع المجلس بالاستقلالية الذاتية في أداء عمليات مراجعة الحسابات. ولا يحق لأحد التدخل في أعمال ونتائج المراجعة التي يقوم بها المجلس أو توجيهها. ويجوز أن تطلب الحكومة والبرلمان وعموم الجمهور إلى مجلس مراجعة الحسابات الاضطلاع بأعمال المراجعة ولكنَّ القرار بشأن ذلك يظلُّ بيد المجلس.

ولا يتبع مجلس مراجعة الحسابات الحكومة أو البرلمان ولكنه يقدِّم نتائج مراجعته إليهما على الصعيدين الوطني ودون الوطني بغية اتِّخاذ إجراءات المتابعة وفقاً للقانون. وفور إدراج تقارير المراجعة في جدول أعمال البرلمان، فإنَّ الاطلاع عليها يصبح متاحاً للعلن ويمكن لعموم الجمهور المشاركة في مراقبة منتجات المجلس وكذلك مراقبة عمل الحكومة في إدارة المال العام واستخدامه.

وفي المجلس بمواصفات الاستقلالية والاعتماد على الذات المنشودة في مؤسسات المراجعة والمتوخاة في إعلاني ليما ومكسيكو الصادرين عن المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإنٲوساي).

باء- توفير ضمان بشأن تحسين الأداء

تواجه الوكالة تحديات فيما يتعلق بزيادة الطلبات والتوقعات من جانب الدول الأعضاء. ويمكن أن تكون الجهود المبذولة في هذا الصدد جزءاً من الوظيفة الرقابية التي يضطلع بها مراجع الحسابات الخارجي. ومما يدلُّ على ذلك أنَّ جميع مراجعي الحسابات السابقين قدموا توصيات بشأن تحسين أداء الوكالة.

ويعمل مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا من خلال جهود المراجعة التي يبذلها بصفته مراجع الحسابات الخارجي الحالي على المساهمة في إيجاد الظروف الملائمة وفي تعزيز التوقعات بشأن قدرة الوكالة على تنفيذ وظائفها بفعالية وكفاءة وبطريقة أخلاقية ووفقاً للقوانين واللوائح المنطبقة.

ومن الضروري الاضطلاع بكلِّ من المراجعة المالية ومراجعة الأداء، بحيث يمكن تزويد الدول الأعضاء بالمعلومات وبتقييمات مستقلة وموضوعية فيما يتعلق بإدارة وأداء سياسات الوكالة وبرامجها وعملياتها.

ويسعى مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا إلى تحقيق هذه الأهداف باعتبارها ركائز هامة تستند إليها إجراءات العمل وآليات الحوكمة في الوكالة، ويؤدي دوراً هاماً في تعزيز مبادئ الشفافية والمساءلة والحوكمة والأداء، مع التركيز على ما يلي:

- تزويد الدول الأعضاء بمعلومات أو استنتاجات أو آراء مستقلة وموضوعية وموثوقة استناداً إلى القرائن الكافية والسليمة فيما يتعلق بالوكالة؛

• وتعزيز المساءلة والشفافية، وتشجيع التحسين المستمر والثقة المستمرة في أن أموال الدول الأعضاء وأصولها تُستخدم على النحو السليم وفي أداء الإدارة العامة؛

• وإيجاد الحوافز للتغيير عن طريق توفير المعارف والتحليل الشامل وتقديم توصيات للتحسين قائمة على أسس سليمة.

وفي إطار تقديم ضمان موثوق، فإن مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا لديه بالفعل القدرات التي أهلتها لتقديم توصيات ملموسة بنّاءة وقيمة لتحسين أداء الوكالة في تقديم الخدمات إلى جميع الجهات المعنية ذات الصلة. وتنقسم هذه القدرات إلى قدرات مؤسسية وقدرات تنظيمية وقدرات مهنية.

جيم- الشروط اللازمة لتنفيذ عملية مراجعة محكمة

١- وجود إطار قانوني فعال

في إطار تعزيز سلطة ودور مجلس مراجعة الحسابات على النحو المنصوص عليه في الدستور، فإن تنفيذ وظيفة المراجعة يدعمه إطار قانوني واضح يتألف من سلسلة من القوانين. وتشمل هذه القوانين القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٣ بشأن مالية الدولة، والقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٤ بشأن خزانة الدولة، والقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٤ بشأن مراجعة إدارة الشؤون المالية للدولة والمساءلة عنها، والقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٦ بشأن مجلس مراجعة الحسابات. ومن خلال هذه القوانين، يستند مجلس مراجعة الحسابات إلى أساس فعال في أداء وظيفة مراجعة حسابات القطاع العام، حيث تتناول هذه القوانين تعريف ونطاق مالية الدولة؛ وعملية إدارة الشؤون المالية للدولة، والآلية المتبعة في عملية المراجعة، فضلاً عن المجلس نفسه. ونتيجة لذلك فإنّ بوسع مجلس مراجعة الحسابات أن يمارس وظيفته بحيث يقدّم نتائج قيمة ومفيدة في عمليات المراجعة التي يضطلع بها من أجل تحسين جودة إدارة الشؤون المالية للدولة.

٢- وجود استراتيجية شاملة ومتكاملة للمراجعة

لا بد للمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات من أن تكون لديها القدرة على تحديد استراتيجية المراجعة من حيث المحتوى والوقت والموارد البشرية والميزانية من أجل ضمان توجيه عملية المراجعة صوب الوفاء بتوقعات الجمهور مع مراعاة الموارد المتاحة لعملية المراجعة. ويمكن تحقيق ذلك عن طريق وضع خطة استراتيجية محكمة لتكون المرجع الأساسي الذي تستند إليه المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في تنفيذ عمليات المراجعة.

وقد أدرك مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا أنّ وجود خطة استراتيجية راسخة لا بد أن يقترن بالقدرة على التكيف مع تزايد الطلب من جانب الجهات المعنية. ومنذ عام ٢٠٠٦، زاد المجلس من جهوده الرامية إلى وضع خطط استراتيجية محكمة الهيكلية، حيث وضع خطاً استراتيجياً محدّدة التركيز للفترات ٢٠٠٦-٢٠١٠ و ٢٠١١-٢٠١٥ و ٢٠١٦-٢٠٢٠.

<p>٢٠١٠-٢٠٠٦</p> <p>الجانب المؤسسي</p> <ul style="list-style-type: none"> • تنمية القدرات المؤسسية - وضع اللوائح والنظم والإجراءات، وإنشاء مكاتب ممثلة للمجلس • الإدارة العامة • إرساء أسس الحوكمة الرشيدة في تنفيذ القوانين المتتلة المعنية بمالية الدولة • نشطة المراجعة • بدء عمليات المراجعة المالية والمراجعة لأغراض التحقيقات • إرساء أسس عمليات مراجعة الأداء 	<p>٢٠١٥-٢٠١١</p> <p>الجانب المؤسسي</p> <ul style="list-style-type: none"> • مواصلة تطوير النظم والإجراءات وتنمية الموارد البشرية • الإدارة العامة • تحسين إدارة المالية العامة عن طريق جلسة أمور عنها- برنامج الإصلاح الإداري، والميزنة القائمة على الأداء، وإنشاء منطقة للرأفة، وما إلى ذلك • نشطة المراجعة • تحسين جودة عمليات المراجعة وزيادة عددها فيما يخص عمليات المراجعة المالية وعمليات المراجعة لأغراض خاصة وعمليات المراجعة لأغراض التحقيقات • تحسين الفترة على إجراء عمليات مراجعة الأداء عن طريق: عمليات المراجعة المواضيعية، وتحسين المبادئ التوجيهية التشغيلية والتقنية 	<p>٢٠٢٠-٢٠١٦</p> <p>الجانب المؤسسي</p> <ul style="list-style-type: none"> • تعزيز القدرات المؤسسية • مواصلة إمداد عمليات المراجعة و جهود التنمية المؤسسية مع خطة التنمية الوطنية المتوسطة الأجل • الإدارة العامة • تحسين السياسات العامة وجودة الإنفاق لأغراض الرفاه العام • أنشطة المراجعة • تعزيز المحاسبة الاستباقية في عمليات المراجعة المالية والاستماعة بشركات المحاسبة العامة • إجراء عمليات مراجعة الأداء بناء على برامج الحكومة ذات الأولوية في خطة التنمية الوطنية • التركيز في إجراء عمليات مراجعة الأداء على القضايا المعقدة ومطالب الجهات المعنية • تحقيق التآزر بين الأنواع الثلاثة من عمليات المراجعة من أجل تعزيز جودة إدارة المالية العامة بهدف تحسين الرفاه العام
<p>رؤية المجلس للفترة ٢٠١٠-٢٠٠٦</p> <p>أن يكون المجلس مؤسسة وطنية لمراجعة الحسابات تتسم بالحرية والاستقلالية والمهنية، وكذلك أن يؤدي دوراً فعالاً في إرساء الإدارة المالية الحكومية القائمة على المساءلة والشفافية</p>	<p>رؤية المجلس للفترة ٢٠١٥-٢٠١١</p> <p>أن يكون المجلس مؤسسة تتمتع بالمصداقية في مجال مراجعة المالية العامة، من خلال التمسك بالقيم الأساسية بهدف الاضطلاع بدور فعال في تشجيع إرساء الإدارة المالية الحكومية القائمة على المساءلة والشفافية</p>	<p>رؤية المجلس للفترة ٢٠٢٠-٢٠١٦</p> <p>تحفيز الإدارة العامة لتحقيق أهداف الدولة عن طريق توفير عمليات مراجعة مفيدة وعالية الجودة</p>

وينصب تركيز مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا في جهود التنمية التنظيمية التي يبذلها على تنمية القدرات التنظيمية، ولا سيما وضع اللوائح اللازمة لتنفيذ القانون رقم ١٥ لسنة ٢٠٠٦ بشأن مجلس مراجعة الحسابات، بما في ذلك اللوائح والنظم والإجراءات التنفيذية اللازمة، فضلاً عن إنشاء مكاتب تمثيلية للمجلس في جميع مقاطعات إندونيسيا.

وفي الوقت الراهن، ينصب التركيز في تنمية المراجعة على بدء عمليات المراجعة المالية والمراجعة لأغراض التحقيقات وكذلك وضع الأسس اللازمة لعمليات مراجعة الأداء وفقاً لأفضل الممارسات الصادرة عن الإنتوساي.

وفور بدء تنفيذ الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، سوف ينتقل تركيز جهود التنمية التي يبذلها المجلس في مجال دعم تحسين الإدارة العامة من توفير الضمان من الناحية الإدارية فيما يتعلق بالإدارة المالية للدولة إلى توفير الضمان بشأن مسائل أكثر موضوعية في إطار برامج التنمية (النواتج والآثار).

ومن المتوقع أن استخدام نتائج عمليات المراجعة التي يضطلع بها المجلس سوف يكون له تأثير أكبر في حياة البلاد في المستقبل، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين السياسات العامة وجودة الإنفاق العام من أجل تحقيق أهداف الدولة.

ومن ثم فإن مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا ملتزم بتعزيز استخدام المحاسبة الاستباقية في عمليات المراجعة المالية؛ وتعزيز استخدام عمليات مراجعة الأداء في برامج التنمية الوطنية ذات الأولوية على النحو المنصوص عليه في خطط التنمية الوطنية؛ والتركيز في عمليات

المراجعة ذات الأغراض الخاصة على المسائل الواقعية وطلبات/مطالب الجهات المعنية؛ وإيجاد أوجه تآزر بين الأنواع الثلاثة من المراجعة دعماً لجودة الإدارة العامة من أجل تحقيق أهداف الدولة.

ويتوجه مجلس مراجعة الحسابات في سياسته بشأن التنمية التنظيمية صوب تحسين الجوانب التشغيلية في عمليات المراجعة وجودة العلاقات مع الجهات المعنية والحوكمة المؤسسية، وتحقيق الاستغلال الأمثل لموارد المجلس بما فيها الموارد البشرية والمرافق وتكنولوجيا المعلومات وإدارة المعارف والثقافة التنظيمية فضلاً عن الموارد المالية.

**رؤية مجلس مراجعة الحسابات التابع
لجمهورية إندونيسيا للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠**
تحفيز الإدارة العامة لتحقيق أهداف الدولة عن طريق
توفير عمليات مراجعة مفيدة وعالية الجودة.

ولكي يُحقّق المجلس رؤيته وفي برسالته على النحو الوارد في الخطة الاستراتيجية للفترة ٢٠١٦-٢٠٢٠، فإنه يحافظ على مكانته الرفيعة عن طريق تحقيق ثلاث قيم تنظيمية أساسية، ألا وهي النزاهة والاستقلالية والحس المهني. ويمكن التوسّع في تفسير هذه القيم كما يلي:

(أ) النزاهة

نعمل على إرساء النزاهة من خلال التزام الصدق والموضوعية والحزم في تطبيق مبادئنا وقيمنا وقراراتنا.

(ب) الاستقلالية

نحن نتمسك بالاستقلالية المؤسسية والتنظيمية والفردية. وفي جميع الأمور المتصلة بعمليات المراجعة، نحرص على التحرّر في موافقتنا الفكرية ومظهرنا من أيّ تدخل شخصي و/أو خارجي و/أو تنظيمي يمكن أن يؤثّر في استقلاليتنا.

(ج) الحس المهني

نعمل على إرساء الحس المهني عن طريق تطبيق مبادئ الاحتراز والدقة والإحكام، والالتزام بالمعايير المعمول بها.

وقد أنشأ المجلس فريقاً معنياً بمدونة قواعد السلوك لضمان التزام جميع مراجعي الحسابات بتنفيذ مدونة قواعد السلوك. ويضم هذا الفريق المستقل ممثلين من الأكاديميين والمهنيين ومن أعضاء المجلس.

٣- وجود هيكل محكم للحوكمة الداخلية

يتمثل الدور الرئيسي الذي ينهض به مجلس مراجعة الحسابات في تعزيز الشفافية والمساءلة في الشؤون المالية للدولة عن طريق إجراء عمليات المراجعة وتقديم التوصيات والآراء وممارسة أدوار شبه قضائية.

(أ) نطاق عمليات المراجعة

يجري المجلس عمليات مراجعة بشأن الشؤون المالية للدولة على الصعيدين الوطني ودون الوطني، ويشمل ذلك أكثر من ٢٤٠٠ كيان مركزي ومحلي، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة ولهيات الحكم المحلي. وبالإضافة إلى ذلك، يجري المجلس ثلاثة أنواع من المراجعة، هي المراجعة المالية ومراجعة الأداء والمراجعة لأغراض خاصة، بما في ذلك مراجعة الامتثال والمراجعة لأغراض التحقيقات.

(ب) تقديم التوصيات

استناداً إلى نتائج المراجعة، يقدم المجلس توصيات استراتيجية ووطنية بشأن إدارة الشؤون المالية للدولة والمساءلة عنها، بما في ذلك النظر في وضع معايير المحاسبة الحكومية وتصميم نظم المراقبة الداخلية على جميع مستويات الحكم.

(ج) الوظيفة شبه القضائية

يتولى المجلس تقدير و/أو تحديد حجم الخسائر التي تتكبدها الدولة نتيجة الأفعال غير القانونية التي يرتكبها أمناء الخزائن والمسؤولون الحكوميون. وبالإضافة إلى ذلك، ينظر المجلس أيضاً في التسويات المتعلقة بالخسائر التي تتكبدها الدولة/الحكومات المحلية ويقدم بيانات الخبراء في الدعاوى القضائية بشأن هذه الخسائر.

(د) التعامل مع الخسائر التي تتكبدها الدولة والجرائم الجنائية

يجوز أن يجري مجلس مراجعة الحسابات عمليات مراجعة لغرض التحقيق إذا كان هناك ما يشير إلى تكبد الدولة خسائر و/أو ارتكاب جريمة جنائية. فإذا كشفت المراجعة عما يؤدي إلى الاشتباه في ارتكاب جريمة جنائية أو عمل يضر بالشؤون المالية للدولة، يعرض المجلس القضية المعنية على مؤسسات إنفاذ القانون مثل الشرطة الوطنية والمدعي العام ولجنة القضاء على الفساد.

(هـ) الموارد البشرية

يعتبر مجلس مراجعة الحسابات أنَّ العنصر البشري هو أقيم ما يستثمر فيه، ونحن نعطي الأولوية لتنمية قدرات المراجعين العاملين لدينا، وندعم الموظفين عبر برامج متنوعة مثل المنح الدراسية للحصول على درجة الماجستير أو الدكتوراه أو الشهادات المهنية.

كما أننا نقيم تعاوناً ثنائياً مع ١٨ من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدان أخرى لبناء القدرات في كلِّ من مجالي المراجعة المالية ومراجعة الأداء. فعلى سبيل المثال، يرمي

التعاون مع المكتب الوطني الأسترالي لمراجعة الحسابات إلى تقاسم المعارف والمهارات والممارسات فيما يخص عمليات مراجعة الأداء وعمليات المراجعة المالية على أساس الاستحقاق. وبالإضافة إلى ذلك، أقيم تعاون مماثل مع مكتب المراقب والمراجع العام في نيوزيلندا من خلال برنامج للاندماج معني بممارسة المراجعة المالية على أساس الاستحقاق.

وحتى كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، كان مجموع عدد الموظفين العاملين لدى المجلس يبلغ ٦٤٧٨ موظفاً، بما في ذلك ما مجموعه ٣٢٦٣ مراجع حسابات. وتشمل الخلفيات التعليمية لهؤلاء الموظفين:

- ٢٤ من الحاصلين على درجة الدكتوراه،
- و ١٧٢٨ من الحاصلين على درجة الماجستير.
- ويحمل معظم الموظفين الآخرين درجة البكالوريوس أو شهادات ثانوية.

كما يتيح مجلس مراجعة الحسابات لموظفيه باستمرار فرصة متابعة دراستهم للحصول على شهادات دولية أخرى وفرصة المساهمة في تطوير المراجعة المحاسبية للقطاع العام على الصعيد الدولي. وهناك العديد من العاملين الحاصلين على شهادات دولية في مراجعة الحسابات، على النحو التالي:

- ٨٣٦ من الحاصلين على شهادة محاسب قانوني؛
- ٢٥ من الحاصلين على شهادة محاسب عام معتمد؛
- ١٧ من الحاصلين على شهادة مراجع داخلي معتمد؛
- ١٨٥ من الحاصلين على شهادة مدقق معتمد في قضايا الاحتيال؛
- ١٤ من الحاصلين على شهادة مراجع حسابات حكومي فني معتمد؛
- ٣٥ من الحاصلين على شهادة مراجع نظم معلومات معتمد؛
- ١٣٥ من الحاصلين على شهادة محاسب معتمد في التحليل الجنائي؛
- ١٣ من الحاصلين على شهادة محاسب معتمد في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام ومحاسب معتمد في المراجعة الدولية؛
- ١٦ من الحاصلين على شهادة أخصائي إبلاغ معتمد في مجال الاستدامة؛
- ٦٧ مراجع قانوني معتمد.

كما يوجد لدينا أيضاً في الوقت الراهن:

- ٨ من الخبراء المعتمدين في التدريب وبناء القدرات على مراجعة الحسابات في إطار مبادرة الإنتوساي للتنمية والأسوساي؛
- ٧ من المسؤولين المعنيين بتيسير المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الصادرة عن الإنتوساي؛
- ٢ من المدربين المعتمدين في إطار مبادرة الإنتوساي للتنمية بشأن التدريب على أداة الإنتوساي للتقييم الذاتي لإدارة النزاهة؛
- ٢ من مديري المعارف المعتمدين؛

- ٢ من الأخصائيين المعتمدين في إطار مبادرة الإنتوساي للتنمية في مجال التعلُّم الإلكتروني.

(و) بناء القدرات ومرفق التدريب

يعمل لدى مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا موظفون ذوي خلفيات تعليمية في مجالات متعددة، بما في ذلك المحاسبة والاقتصاد والقانون وتكنولوجيا المعلومات. ويدعم المجلس التنمية المستمرة للقوة العاملة لديه عن طريق توفير فرص التدريب والتطوير المهني على المستويين المحلي والدولي عن طريق شبكة من الشركاء الدوليين والجهات المعنية، بما في ذلك جامعات ومؤسسات عليا لمراجعة الحسابات في بلدان أخرى. وبالإضافة إلى ذلك، يعتمد المجلس نموذج بناء القدرات الذي وضعته لجنة بناء القدرات التابعة لمنظمة الإنتوساي ومبادرة الإنتوساي للتنمية.

ويقرُّ المجلس بأنَّ هناك العديد من التغيرات المعقَّدة التي تعيد تشكيل بيئته الداخلية والخارجية على جميع المستويات، وهو ملتزم بتطوير نظم الإدارة وتنمية القدرات للاستجابة على النحو الواجب وتحويل التحديات إلى فرص للامتياز.

ويتعهَّد مركز التدريب التابع للمجلس مركزاً متميّزاً للتعلُّم ويتولى إدارة المعارف لتيسير ومواصلة نشر المعارف المكتسبة من برامج الشهادات وبرامج الانتداب التي تستضيفها المؤسسات العليا النظيرة لمراجعة الحسابات. وتتَّخذ برامج إدارة المعارف عدَّة أشكال هي حلقات العمل والتدريبات وحلقة دراسية يُطلق عليها منتدى نقل المعارف.

وقد وُقِّر مركز التدريب عدة تدريبات داخلية، مثل التدريب على القيادة والإدارة لفائدة المديرين في مستويات ومناسب مختلفة، والتدريب الوظيفي على المراجعة لفائدة المراجعين على جميع المستويات وباختلاف أدوارهم، والتدريب التقني على المراجعة بشأن مواضيع محدَّدة حسب الحاجة، فضلا عن تقديم التدريب للجهات المهنية الخارجية، وتحديدًا التدريب على المراجعة في القطاع العام لفائدة المحاسبين العامين، والتدريب على المشتريات الحكومية لفائدة المسؤولين الحكوميين؛ وكذلك التدريب على إدارة الشؤون المالية وإدارة الأصول لفائدة المسؤولين الحكوميين.

وتُنظَّم أيضاً تدريبات دولية في إطار برنامج مجلس مراجعة الحسابات وكذلك بالتعاون مع هيئات الإنتوساي والمؤسسات العليا المعنية لمراجعة الحسابات. وتتناول برامجنا التدريبية المواضيع التالية:

- المحاسبة في مجال التحليل الجنائي؛
- ومراجعة الأداء؛
- والمراجعة البيئية؛
- ومراجعة أنشطة الغابات؛
- والمراجعة لأغراض التحقيقات.

وتُعقد جميع التدريبات داخلياً في مركز التدريب التابع للمجلس. والمركز مجهز بغرف وقاعات للتدريب تحتوي على مرافق عصرية ومختبر ومسكن للمبيت.

ثانياً- مواطن القوة في ميدان المراجعة

ألف- أنشطة المراجعة على المستوى الوطني

تشمل أنشطة المجلس بشأن مراجعة الشؤون المالية للدولة جميع الشؤون المالية للدولة على مستوى الحكومة الوطنية والحكومات دون الوطنية، وكذلك الشركات المملوكة للدولة ولهيئات الحكم المحلي.

ويعمل المجلس على تقييم مدى صحة العمليات المالية، ونزاهة البيانات المالية، وسلامة الإدارة، والامتثال للقوانين واللوائح، ومدى استخدام الأموال على النحو الصحيح.

ووفقاً لقانون مراجعة الحسابات لسنة ٢٠٠٤ وقانون مجلس مراجعة الحسابات لسنة ٢٠٠٦، يُجري مجلس مراجعة الحسابات ثلاثة أنواع من عمليات المراجعة، على النحو التالي:

- ١- المراجعة المالية
ترسي عمليات المراجعة المالية الأساس لإبداء رأي بشأن مدى نزاهة المعلومات المالية المعروضة في التقارير المالية الصادرة عن الدولة.
- ٢- مراجعة الأداء/مراجعة مردودية الأموال
يقيم هذا النوع من عمليات المراجعة مدى اقتصادية وكفاءة استخدام الموارد المالية للدولة ومدى فعالية البرامج الحكومية، ثم تُقدّم تقارير بالنتائج إلى الجهات المعنية.
- ٣- المراجعة لأغراض خاصة
يتناول هذا النوع من عمليات المراجعة مجالات محددة مثيرة للقلق خارج نطاق المراجعة المالية ومراجعة الأداء، ومنها ما يلي:
 - عمليات مراجعة الامتثال؛
 - وعمليات المراجعة المتصلة بالشؤون المالية؛
 - وعمليات المراجعة لأغراض التحقيقات؛
 - وعمليات مراجعة نظم الرقابة الداخلية؛
 - وعمليات مراجعة تكنولوجيا المعلومات.

وقد أصدر مجلس مراجعة الحسابات على مدى خمس سنوات (من فترة الفصل الثاني من عام ٢٠١٣ حتى الفصل الأول من عام ٢٠١٨) ٦٤٨٩ تقريراً، موزّعة على النحو التالي:

- ٣٣٤٣ من تقارير المراجعة المالية؛
- و ١٢٧٣ من تقارير مراجعة الأداء؛
- و ١٨٧٣ من تقارير المراجعة لأغراض خاصة.

والمجلس مكلف بولاية قانونية تفرض إجراء مراجعة مالية سنوية على مستوى الحكومة الوطنية والحكومات دون الوطنية، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة ولهيئات الحكم المحلي. وفي معظم الأحيان تتولى شركات المحاسبة العامة إجراء عمليات المراجعة في هذا الإطار وتقدّم تقارير المراجعة إلى المجلس. وفي الفصل الأول من عام ٢٠١٨، أصدر المجلس ٦٥٢ من تقارير المراجعة المالية، مورّعة على النحو التالي:

- ١٠٥ تقارير بشأن كيانات تابعة للحكومة المركزية؛
- و ٥٤٢ تقريراً بشأن كيانات تابعة للحكومات المحلية؛
- و ٤ تقارير بشأن وكالات أخرى؛
- وتقرير مالي موحد عن الشؤون المالية للدولة يشمل إيرادات الدولة والمنح الواردة إليها والبالغة ١١٤ مليار دولار أمريكي ومصروفات الدولة البالغة ١٣٦ مليار دولار أمريكي في عام ٢٠١٧.

ويعمل مجلس مراجعة الحسابات باستمرار، باعتباره مؤسسة مهنية، على تحسين قدراته المؤسسية والتنظيمية وقدرات موظفيه المهنية لمواكبة تطور المواضيع التي يتناولها والممارسات المتبعة في مجال المراجعة من أجل الاضطلاع بعمليات مراجعة عالية الجودة وتقديم تقارير خالية من أي أخطاء. وتُبذل الجهود في هذا الصدد بما يتماشى مع احتياجات الجهات المعنية. وبغية ضمان جودة عمليات المراجعة، أنشأ مجلس مراجعة الحسابات نظاماً لمراقبة الجودة يوفّر ضماناً معقولاً بأن أعمال المراجعة التي يجريها المجلس نفي بالأحكام القانونية وبالمعايير والمبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة.

ويتألف نظام مراقبة الجودة المعمول به لدى مجلس مراجعة الحسابات من مراقبة الجودة و ضمان الجودة. وتنفذ إجراءات مراقبة الجودة في سياق عمليات المراجعة باتباع تسلسل هرمي يبدأ بفريق المراجعة وصولاً إلى مدير المراجعة على مستوى الإدارة العليا قبل نشر التقرير. أما ضمان الجودة فهو عملية الرصد والإبلاغ المتعلقة بامتثال المجلس لمعايير المراجعة المنطبقة لتعزيز ثقة مديري المراجعة على مستوى الإدارة العليا في التقارير الصادرة.

ويشارك مجلس مراجعة الحسابات مشاركة نشطة أيضاً في ميدان القضاء على الفساد. ويمكن للوكالات المعنية بإنفاذ القانون، مثل الشرطة ومكتب المدعي العام ولجنة القضاء على الفساد، أن تقترح على المجلس إجراء عمليات مراجعة. وفي الفترة من عام ٢٠١٣ وحتى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٧، أبلغ مجلس مراجعة الحسابات في تقاريره إلى تلك الوكالات عن ٤٤٧ شبهة جنائية تنطوي على ما قيمته ٣١٥٤ مليون دولار أمريكي. ومن بين جملة الحالات المبلغ عنها، خضعت للمتابعة ٤٢٥ حالة تنطوي على ما قيمته ٣٠٤٣ مليون دولار أمريكي.

وعلى الصعيد الداخلي، يضطلع المجلس بدور ريادي في تصميم نظم مراقبة الاحتيال وتنفيذها. وتشكّل هذه النظم جزءاً من منظومة مراقبة داخلية شاملة تهدف إلى زيادة التركيز على منع الاحتيال، سواء الداخلي أو الخارجي، والكشف عنه. وإذ يأخذ المجلس بزمام المبادرة في هذا الصدد، من المتوقع أن تسير المؤسسات الحكومية على ذات المنهج.

باء- الخبرة في مراجعة حسابات الهيئات ذات الصلة بالمجال النووي

يجري مجلس مراجعة الحسابات عمليات المراجعة المالية السنوية الخاصة بوكالتين رئيسيتين معنيتين بالمجال النووي، هما: الوكالة الوطنية للطاقة النووية والوكالة الرقابية للطاقة النووية. وبالإضافة إلى ذلك، يجرى مجلس مراجعة الحسابات أيضاً عمليات لمراجعة الأداء وعمليات مراجعة لأغراض خاصة بموجب الولاية المسندة له وفقاً للقوانين.

١- النهج المتبع

يطبق مجلس مراجعة الحسابات نهج مراجعة قائماً على المخاطر في أعمال المراجعة المضطلع بها في الهيئات المذكورة. ويستعرض المجلس المخاطر التنظيمية ومخاطر الأعمال فضلاً عن مخاطر المراجعة نفسها. ويشمل الاستعراض أيضاً تقييم مخاطر الاحتيال، وتقييم واستعراض تكنولوجيا المعلومات. وعلى هذا النحو، يتمكن المجلس من تحديد عدد الموارد المخصصة في أعمال المراجعة.

ويستخدم نهج المراجعة الإلكترونية لإنتاج بيانات لربط النظم والمقارنة بين البيانات إلكترونياً وإقامة علاقة مادية ومنطقية بين البيانات، بحيث يتمكن المراجع من الوقوف على الحالات المنطوية على عدم اتساق أو شذوذ في البيانات/المعلومات وتحليل تلك الحالات.

وتخضع البيانات لمزيد من التحليل عن طريق تقنيات المراجعة بمساعدة الحاسوب، بما في ذلك استخدام البرنامج الحاسوبي التفاعلي لاستخلاص وتحليل البيانات (IDEA) ولغة الأوامر لمراجعة الحسابات (ACL).

٢- أعمال المراجعة في الوكالة الوطنية للطاقة النووية في إندونيسيا

من بين الهيئات التي يراجع المجلس حساباتها الوكالة الوطنية للطاقة النووية التي تأسست في عام ١٩٥٨ من أجل إجراء البحوث حول الأخذ بالطاقة النووية وتنفيذها في إندونيسيا. وقد حصلت الوكالة على رأي قاطع من المجلس طيلة السنوات السبع الماضية فيما يتعلق بتقاريرها المقدمة عن بياناتها المالية.

وفي عام ٢٠١٤، نشر المجلس تقريراً عن مراجعة أداء الوكالة الوطنية للطاقة النووية فيما يتعلق بأنشطتها في مجال البحث والتطوير والاستفادة من نتائج تلك الأنشطة خلال الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤.

وشملت عملية المراجعة المذكورة ثلاثة مجالات:

- البحث والتطوير في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية والاستفادة منهما؛
- وإدارة العائدات غير المستمدة من الضرائب؛
- والتصرف في النفايات النووية.

واستناداً إلى هذه المراجعة، قدّم المجلس إلى الوكالة الوطنية للطاقة النووية جملة من التوصيات منها استعراض سياستها لا سيما فيما يتعلق بقطاع البحث والتطوير، وآلية نقل التكنولوجيا وعلاقتها بمدفوعات إتاوات براءات الاختراع، وآلية العقوبات.

٣- أعمال المراجعة في الوكالة الرقابية للطاقة النووية

أنشئت الوكالة الرقابية للطاقة النووية في عام ١٩٩٨ بهدف رصد جميع الأنشطة ذات الصلة بتنفيذ الطاقة النووية في إندونيسيا.

ويجري مجلس مراجعة الحسابات أيضاً عمليات مراجعة سنوية للبيانات المالية الخاصة بالوكالة الرقابية للطاقة النووية، وحصلت هذه الأخيرة على رأي قاطع من المجلس في السنوات الأربع الأخيرة.

وقد أجريت عملية لمراجعة أداء هذه الوكالة لتقييم ما يلي:

- إدارة الموارد المؤسسية والبشرية؛
- وخدمات الترخيص؛
- والتفتيش؛
- ورصد المرافق والمواد المشعة وتقييمها.

جيم- المجلس بصفته هيئة معنية بوضع المعايير

١- معايير المراجعة

مجلس مراجعة الحسابات هو الهيئة المعنية بوضع معايير المراجعة الوطنية. ويعتمد المجالس في المعايير التي يضعها معايير المراجعة الصادرة عن الإنتوساي وغيرها من معايير المراجعة الدولية بمراعاة السياقات الوطنية. وهناك لجنة وطنية مكرّسة معنية بمعايير المراجعة تعمل الآن على توطين إطار معايير الإنتوساي للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات الذي اعتمده الإنتوساي في مؤتمرها الدولي لعام ٢٠١٠.

وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تفعيل معايير المراجعة وضمان تنفيذها بقدر كبير من الاتساق، وضع المجلس ما لا يقل عن ٤٨ من أدلة المبادئ التوجيهية الخاصة بالمراجعة وبالمسائل التقنية لجميع الأنواع الثلاثة من عمليات المراجعة. وعلى سبيل المثال، تشمل منتجات المجلس في مجال المراجعة المالية المعايير الوطنية للمراجعة المالية ومبادئ توجيهية بشأن تقييم المخاطر وأخذ العينات الإحصائية، وورقات عمل.

٢- معايير المحاسبة الحكومية ونظام المراقبة الداخلية

المجلس مكأف أيضاً، وفقاً للقانون، بالنظر في تطوير معايير المحاسبة الحكومية وتصميم نظم المراقبة الداخلية المعمول بها في الحكومة الوطنية والحكومات دون الوطنية.

اقترح مقدّم من مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا بشأن الترشيح للتعيين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منصب مراجع الحسابات الخارجي

واعتباراً من عام ٢٠١٥، تطبّق الحكومة في إندونيسيا نظام محاسبة يقوم بالكامل على أساس الاستحقاق بعد نحو ١٠ سنوات من تطبيق نظام يقوم على التحول من الأساس النقدي إلى أساس الاستحقاق. وقد اضطلع المجلس بدور محوري في تقديم المشورة إلى الحكومة بشأن كلا النوعين من أسس المحاسبة.

دال- استعراض النظراء

بغية الحصول على آراء موضوعية حول كيفية عمل مجلس مراجعة الحسابات، يخضع المجلس كل أربع سنوات لاستعراض نظراء من جانب مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات في بلدان أخرى استناداً إلى المعايير الدولية. وتهدف استعراضات النظراء المذكورة إلى النظر فيما إذا كان المجلس قد وضع نظاماً لمراقبة الجودة وفقاً لمعايير المراجعة الوطنية ونفّذ ذلك النظام على النحو المناسب، وإلى تقييم الجهود التي يبذلها المجلس في متابعة التوصيات الصادرة من الجهة التي اضطلعت باستعراض النظراء السابق.

وفي عام ٢٠٠٩، أجرى الاستعراض ديوان المحاسبة الهولندي؛ في حين اضطلعت بهذه المهمة في عام ٢٠١٤ المؤسسة العليا لمراجعة الحسابات في بولندا. وخلصت كلتا المؤسستين إلى أنّ نظام مراقبة الجودة والممارسات المعمول بها في هذا الصدد لدى المجلس متوافقان مع المعايير الدولية، ويكفلان تنمية القدرات التنظيمية والإجرائية بطريقة إيجابية. وسوف يتولى إجراء الاستعراض في عام ٢٠١٩ فريق مشترك من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بولندا وإستونيا والنرويج.

هاء- التقدير العام

تلقى مجلس مراجعة الحسابات، بصفته مؤسسة من مؤسسات الدولة، عدداً من شهادات التقدير من المؤسسات الأخرى ومن عموم الجمهور سواءً بشأن العمل الذي يقوم به أو وجوده في حد ذاته. وفي عام ٢٠١٨، منحت مجموعة أوبسيشن الإعلامية (OMG) المجلس جائزة أفضل إنجاز لمؤسسات الدولة لما أبداه المجلس من تفان وابتكار ولدوره كنموذج ملهم يُحتذى.

وفي شباط/فبراير ٢٠١٨، منحت وزارة المالية المجلس جائزة بصفته واحداً من أفضل الهيئات في تنفيذ نظام الشراء الإلكتروني، في إطار جهد لتطوير جودة الإنفاق الحكومي من خلال نظام حديث للمشتريات يتسم بالكفاءة والخضوع للمساءلة. كما منحت وزارة المالية المجلس جائزة أفضل أداء في مجال تنفيذ الميزانية في فئة المؤسسات ذات الميزانية المتوسطة الحجم عن العام ٢٠١٧.

وبالإضافة إلى هذه الجوائز، فقد حصل المجلس أيضاً على عدّة جوائز أخرى، ألا وهي:

- جائزة الإفصاح عن المعلومات العامة لعام ٢٠١٨ في فئة مؤسسات الدولة والمؤسسات الحكومية غير التابعة للوزارات، وذلك باعتباره مؤسسة عامة تمضي في طريقها لتكون مؤسسة متميزة في مجال المعلومات؛
- وجائزة المحاسب لعام ٢٠١٧، من معهد المحاسبين في إندونيسيا؛
- وجائزة أفضل إنجاز صوب إيجاد منطقة خالية الفساد ومنطقة للخدمات الحكومية النظيفة في عامي ٢٠١٧ و ٢٠١٨ تقديراً لإنشاء المجلس وحدة تجريبية للخدمات؛

اقترح مقدّم من مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا بشأن الترشّح للتعين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منصب مراجع الحسابات الخارجي

- وجائزة أفضل جهة تدير شبكة للمعلومات والوثائق القانونية لعام ٢٠١٧؛
- وجائزة المؤسسة الأكثر شعبية في الإعلام بين مؤسسات الدولة لعام ٢٠١٧ من جوائز إندونيسيا للعلاقات العامة؛
- وجائزة المساءلة بشأن الأداء، المرتبة "A" عن الفترة ٢٠١١-٢٠١٤؛
- وجائزة بشأن التقارير المالية العالية الجودة عن السنة المالية ٢٠١١-٢٠١٣؛
- وجائزة الإصلاح البيروقراطي، المرتبة "A" من وزارة جهاز الدولة.

وعلى الصعيد الدولي، حصل مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا على جائزة أفضل مقال منشور في مجلة المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (الأسوساي) في الاجتماع الرابع عشر لجمعية المنظمة، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٨. حيث اختار مجلس تحرير مجلة الأسوساي المقال الذي كتبه تري دارواتا، مراجع الحسابات بالمجلس، بعنوان "نور المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في تعزيز الشفافية والمساءلة والاستدامة في مخطط خفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات (+REDD): حالة إندونيسيا"، باعتباره المقال الأفضل في الفترة ٢٠١٥-٢٠١٨.

ثالثاً- الأنشطة الدولية

شارك مجلس مراجعة الحسابات في أنشطة مراجعة دولية وأنشطة تعاون دولي لتقاسم المعارف وبناء القدرات. وقد ساهمت هذه الأنشطة بصورة إيجابية في إيجاد مجموعات تضم أنواعاً مختلفة من الخبرات والمهنيين الذي أتيح لهم الاطلاع على المعايير والممارسات الدولية في مجال المراجعة.

ألف- مهام مراجعة الحسابات على الصعيد الدولي

يتعاون مجلس مراجعة الحسابات مع المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في بلدان أخرى للمساهمة في عمليات المراجعة ذات الطابع الدولي وكذلك بناء القدرات الدولية في مجال المراجعة. ومن بين أنشطة المجلس في هذا الصدد ما يلي:

- عُيِّن مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا في منصب مراجع الحسابات الخارجي لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية عن الأعوام ٢٠١٦-٢٠١٩. وقد أعربت الوكالة للمجلس عن تقديرها الودي لدوره في أنشطة المراجعة عن العامين السابقين؛
- وعُيِّن المجلس كأحد المشاركين في منصب مراجع الحسابات الخارجي المستقل لدى الأكاديمية الدولية لمكافحة الفساد عن عامي ٢٠١٥-٢٠١٦ والأعوام ٢٠١٨-٢٠٢٠؛
- وبالتعاون مع هيئة الحسابات الفرنسية، شارك مجلس مراجعة الحسابات، عن طريق إيفاد مندوبين، في بعثات الأمم المتحدة للمراجعة في كينشاسا، جمهورية الكونغو الديمقراطية (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين)، وإريتريا (بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا)، وكوسوفو (بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو)، وأتشيه (اليونيسف)، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية)، ونيويورك (اليونيسف، ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة)؛

اقترح مقدّم من مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا بشأن الترشيح للتعين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منصب مراجع الحسابات الخارجي

- وبالتعاون مع مبادرة الإنتوساي للتنمية، أجرى مجلس مراجعة الحسابات عمليات مراجعة تعاونية دولية ونفذ برامج لبناء القدرات بشأن مواضيع متنوعة في ميدان المراجعة، مثل مراجعة الدين العام وعمليات المراجعة في مجال الغابات؛
- ويتمتع المجلس بالخبرة أيضاً في إدارة المشاريع الممولة من جهات أجنبية، بما في ذلك الوكالات الإنمائية الدولية والوكالات المانحة الدولية في إندونيسيا، مثل مصرف التنمية الآسيوي والبنك الدولي.

باء- المنظمة الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية العامة والمحاسبة (الإننتوساي)

في الوقت الراهن، يرأس المجلس فريق الإننتوساي العامل المعني بالمراجعة البيئية. والفريق العامل المذكور هو أكبر أفرقة الإننتوساي العاملة، إذ كان يضم ٧٨ عضواً في عام ٢٠١٤. ويتولى المجلس مسؤولية إدارة جميع المشاريع وضمان إنجازها. وفيما يتعلق بالمشاريع التي يضطلع بها الفريق العامل، يتولى المجلس قيادة مشروعين، ألا وهما مشروع وضع إرشادات للمراجعة بشأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال المراجعة البيئية، ومشروع تحديث إرشادات المراجعة بشأن مراجعة التنوع البيئي.

وعلاوة على ذلك، يشارك المجلس بفعالية بصفته عضواً و/أو قائد مشروع في أفرقة عاملة أخرى تابعة للإننتوساي، ومنها:

- الفريق العامل المعني بالدين العام، حيث يشارك المجلس في الاجتماع والمشروع السنويين اللذين ينظمهما الفريق العامل المذكور؛
- والفريق العامل المعني بمراجعة تكنولوجيا المعلومات، حيث يشارك المجلس بنشاط في تخطيط مشروع تكنولوجيا المعلومات وإجراءات المراجعة المفصلة لاستعراض الضوابط الرقابية على تكنولوجيا المعلومات، كما يشارك في إعداد كتيب المبادئ التوجيهية بشأن مراجعة تكنولوجيا المعلومات؛
- والفريق العامل المعني بتحديث الشؤون المالية والإصلاح الرقابي، حيث ساهم المجلس في إعداد وثيقة اختصاصات الفريق العامل وخطة عمله؛
- والفريق العامل المعني بمكافحة الفساد وغسل الأموال، حيث يشارك المجلس بنشاط في إعداد أول المبادئ التوجيهية التي سيصدرها الفريق العامل، بشأن تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة والحوكمة الرشيدة؛
- والفريق العامل المعني بالمؤشرات الوطنية الرئيسية، حيث يشارك المجلس في تصميم المفاهيم والمناقشات حول المؤشرات الوطنية الرئيسية؛
- والفريق العامل المعني بالبيانات الضخمة، حيث يشارك المجلس بنشاط من إنشاء الفريق العامل في عام ٢٠١٦.

وبالإضافة إلى ما تقدم، يتولى المجلس أيضاً قيادة المشروع الذي تضطلع به لجنة تقاسم المعارف والخدمات التابعة للإننتوساي بشأن إعداد مشروع بحثي حول التأهب للطوارئ.

جيم- المنظمة الآسيوية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات (منظمة الأوساي)

مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا هو عضو معتمد في الأوساي منذ عام ١٩٧٩، وهو لا يزال يبذل قصارى جهده للنهوض بأنشطة الأوساي وتوطيد التعاون بين أعضائها، ومن ذلك ما يلي:

- تولى مجلس مراجعة الحسابات رئاسة مجلس إدارة الأوساي لفترتين؛
- وشغل مجلس مراجعة الحسابات عضوية مجلس إدارة الأوساي في سبع فترات، بما في ذلك الفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. وكعضو في مجلس إدارة الأوساي، لمجلس مراجعة الحسابات صوت في تحديد سياسات الأوساي ولوائحها وخططها الاستراتيجية وخطط عملها وخطتها المالية السنوية، وكذلك تعيين اللجان وتسمية الرئيس/الأمين العام المقبل وممثلي الأوساي في مجلس إدارة الإنتوساي؛
- ومراجع حسابات أمانة الأوساي.

وبالإضافة إلى ذلك، وبغية تعزيز وتنفيذ المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، يشارك مجلس مراجعة الحسابات بنشاط في برنامج ميسري المعايير الدولية الصادرة عن الأوساي الممول من مبادرة الإنتوساي للتنمية. وهناك العديد من المراجعين الذين اعتمدوا كميسرين للمعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات.

دال- منظمة المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات التابعة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا (منظمة الآسيان ساي)

كان مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا الذي أنشئ في عام ٢٠١١ هو أول من استهل إنشاء منظمة الآسيان ساي كرابطة تضم ١٠ مؤسسات عليا لمراجعة الحسابات في منطقة جنوب شرق آسيا. وقد اختير المجلس كأول من تولى منصب الرئيس والأمانة في الفترة ٢٠١١-٢٠١٣. وهكذا كان للمجلس دور ريادي في تحديد هيكل المنظمة وإنشاء جهازها وتسيير الشؤون الأولى لأمانتها. ومنذ عام ٢٠١٣، تولى المجلس منصب الأمانة في الآسيان ساي.

هاء- أنشطة التعاون الدولي الأخرى في مجال مراجعة حسابات القطاع العام

في إطار العلاقات الثنائية، يتمتع مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا بمزايا متبادلة ويستفيد من التعاون مع ٢٣ مؤسسة عليا لمراجعة الحسابات، بما في ذلك المكتب الوطني لمراجعة الحسابات في أستراليا، ومكتب مراجع الحسابات العام في نيوزيلندا، ومكتب مراجعة الحسابات في ماليزيا.

وقد اضطلع بعدة أنشطة في سياق التعاون الثنائي، بما في ذلك إجراء مراجعات متزامنة وتنظيم برامج الانتداب والتدريبات وحلقات العمل. وهناك أنشطة مماثلة منتظرة بالفعل لعام ٢٠١٨ والسنوات التالية.

الفصل الثاني

فهم المجلس لأوضاع الوكالة

الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي إحدى المنظمات المرتبطة بالأمم المتحدة، وهي تؤدي منذ إنشائها في عام ١٩٥٧ أدواراً نشطة رداً على المخاوف الكبيرة والتوقعات التي أثارها اكتشاف التكنولوجيا النووية. ويرتبط قدر هذه المنظمة على ارتباطاً فريداً بهذه التكنولوجيا الخلفية التي يمكن أن تُستخدم في صنع السلاح كما يمكن أن تُستخدم كأداة عملية مفيدة.

وينصُّ نظام الوكالة الأساسي على التزامها بأن تعمل على "تعزيز وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع"، وأن تسهر، "وسع طاقتها"، على ضمان عدم استخدام ذلك "على نحو يخدم أي غرض عسكري" (الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ١٩٥٧: المادة الثانية). وتُعدُّ الموازنة بين هذين الهدفين أكبر التحديات التي تواجه الوكالة.

ويشكلُ الطلب المتزايد من الدول الأعضاء على خدمات الوكالة فيما يتعلق بالطاقة النووية والتكنولوجيات النووية دليلاً على أنَّ وجود نظام إداري محكم داخل الوكالة ينبغي أن يكون أولوية قصوى. وفي عام ٢٠١٧، شاركت في برنامج التعاون التقني الخاص بالوكالة ١٤٤ دولة من أصل ١٧٠ دولة عضواً.

وتؤدي الوكالة دورها في مساعدة الدول الأعضاء استناداً إلى ثلاث ركائز، هي: الترويج لإرساء معايير عالية في مجالي الأمان والأمن النوويين، والترويج لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، وتطبيق الضمانات من أجل التحقق من أنَّ الطاقة النووية لا تُستخدم في الأغراض العسكرية.

وقد وضعت الوكالة بالفعل، من خلال الإدارات ذات الصلة وفي إطار سعيها للاضطلاع بدورها استناداً إلى هذه الركائز، خططاً جيدة الإعداد وآليات لتنسيق البرامج ذات الصلة. وعلى سبيل المثال، فهناك ثلاث إدارات من بين الإدارات الست التابعة للوكالة مكلفة في المقام الأول بتعزيز استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

أولاً- إدارة الموارد

في خضم بيئة مفعمة بالتحديات والمسائل المعقّدة التي ينبغي تناولها، توجد لدى الوكالة بالفعل عملية منهجية وذات هيكل محكم لوضع الميزانية. وتشير جميع مستويات هيكل الحوكمة في الوكالة إلى تسلسل هرمي للميزانيات، يبدأ من المنظورين المواضيعي والاستراتيجي في الاستراتيجيات المتوسطة الأجل التي تتناول فترة مدتها ٦ سنوات وينتهي بميزانيات فترات السنتين والميزانيات السنوية.

وتشمل الاستراتيجية المتوسطة الأجل الحالية الفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣، وقد وُضعت من خلال عملية تفاعل بين الأمانة وفريق عامل مفتوح العضوية أنشأه مجلس المحافظين لهذه الغرض.

وتوفّر الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٣ توجيهات شاملة بحيث تُستخدم باعتبارها "خارطة طريق" لأنشطة الوكالة خلال الفترة المعنية، وذلك من خلال تحديد الأولويات بين البرامج ودخلها استناداً إلى اعتبارات مثل آخر الاتجاهات التكنولوجية، والاحتياجات الناشئة، والخلفيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.



ويبدو أن الوكالة تواجه مهام صعبة فيما يتعلق بالمساعدة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها قادة العالم في مؤتمر قمة الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وتسلم أهداف التنمية المستدامة بدور التقنيات النووية في التصدي للعديد من التحديات في مجال التنمية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالفقر والجوع، والصحة البشرية، والطاقة، وتغيّر المناخ.

ثانيا- التحديات

ما زالت الوكالة تعتمد، في الاضطلاع ببعض أنشطتها، على أموال خارجة عن الميزانية تتلقى معظمها من الدول الأعضاء. وفيما يتعلق بعام ٢٠١٩، يُتوقع تنفيذ أنشطة قيمتها ٧٨,٥ مليون يورو. ومنذ روح من الزمن، تشهد الوكالة نمواً محدوداً في ميزانيتها العادية.

وتعدّ هذه الحالة انعكاساً لصورة الوضع الاقتصادي عموماً وللتحديات التي تواجه الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه، يتواصل تزايد الطلب على الخدمات التي تقدّمها الوكالة مع النمو في عدد الدول الأعضاء وفي رغبة تلك الدول في الاستفادة من الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية، ومع تزايد أنشطة التحقق.

وقد أعدّ هذا الاقتراح بمراعاة أن الأوضاع المالية العالمية لا تزال تؤثر في قدرة الدول الأعضاء على تمويل أنشطة الوكالة. ولذلك فقد بُدلت جهود صارمة في ترتيب الأولويات بهدف الوقوف على الأنشطة

التي ستخضع للإيقاف أو التقليل من حيث النطاق أو الإرجاء، وعلى تدابير تعزيز الكفاءة التي سنُتبع في فترة السنتين المقبلة.

وتواصل الأمانة السعي إلى تنفيذ المزيد من مبادرات تحسين الكفاءة وتدابير التقشُّف. ويتواصل العمل على تناول المبادرات الجارية التالية: ترتيب الأولويات بشأن السفر على نحو أكثر صرامة، بما في ذلك سفر كبار المديرين؛ والتوسُّع في استخدام معدات موحَّدة في جميع المجالات، ولا سيما فيما يتعلق بأجهزة الضمانات، للاستفادة من وفورات الحجم الكبير وخفض تكاليف الصيانة؛ واستعراض الأصول الحاسوبية قيد الاستخدام بهدف التقليل من عدد رخص البرامج الحاسوبية التي تتطلَّب دفع ثمنها.

وتدرك الوكالة أهمية أوجه التآزر الداخلي وفيما بين المنظمات في سبيل ضمان تنفيذ البرنامج بكفاءة وفعالية. وستبذل البرامج الرئيسية جهوداً متضافرة لتعزيز التفاعل والتعاون داخل الوكالة ومع النظراء الخارجيين. وستواصل الوكالة، في سعيها هذا، الاستفادة من التوجهات الاستراتيجية والكفاءات الأساسية والدروس المستفادة، كما ستواصل تفادي ازدواجية الجهود البرنامجية.

ثالثاً- تعزيز المساءلة

لدى الوكالة، شأنها شأن سائر المنظمات الدولية، عمليات داخلية معنية بالمراجعة والاستعراض، بما في ذلك العمليات التي يجريها مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية، والتي لا تقتصر على المسائل المالية، وإنما تشمل أيضاً التنظيم والإدارة. وتخضع الوكالة أيضاً لعمليات مراجعة خارجية منتظمة تضطلع بها هيئة وطنية لمراجعة الحسابات يختارها مجلس المحافظين لفترة سنتين من بين أعضائه. وتتنافس الدول بنشاط للحصول على هذا المنصب. وفي حين شغلت إندونيسيا المنصب في السنوات الأخيرة، شملت البلدان التي اختير منها مراجع الحسابات الخارجي في السابق ألمانيا والمملكة المتحدة والهند. ويلتزم مراجع الحسابات الخارجي بالعمل وفقاً لمبدأ أحادية المراجعة، أي بإجراء المراجعة وفقاً لإجراءات المراجعة الخاصة بالوكالة، وليست تلك الخاصة بالدولة التي تنتمي إليها الجهة القائمة بالمراجعة.

الفصل الثالث

الأسباب التي تبرر تعيين المجلس

يولي مجلس مراجعة الحسابات أهمية كبيرة للمعيار ١٢٦٠ من المعايير الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات المتعلقة بالمعيار ٢٦٠ من المعايير الدولية لمراجعة الحسابات، والذي يقدم إرشادات حول أهمية التواصل والتعاون بين المراجعين والمسؤولين عن الحوكمة داخل الوكالة بغية تحقيق جودة عالية في عملية مراجعة الحسابات ونتائجها.

أولاً- نطاق المراجعة

يمتثل مجلس مراجعة الحسابات لنطاق المراجعة على النحو الذي تنظمه اللائحة المالية للوكالة، بما في ذلك الأحكام الواردة في الاختصاصات الإضافية (الجزء الخامس، القسم ٢، المرفق ١).

وبالإضافة إلى مراجعة البيانات المالية للوكالة، استناداً إلى المخاطر والتحسينات المحتمل إدخالها على النظام المالي والإجراءات المالية، فسوف ينظر مجلس مراجعة الحسابات في كفاءة الإجراءات المالية، ونظام المحاسبة، والضوابط الرقابية الداخلية، وسينظر بوجه عام في العواقب المالية للعملية الإدارية.

وسوف يتشاور المجلس مع الإدارة في الوكالة بشأن إجراء عمليات مراجعة لأغراض خاصة، ولا سيما عمليات مراجعة لغرض التحقيق، في الحالات التي يجد فيها المجلس ما يشير إلى وقوع احتيال أو فساد.

ثانياً- معايير المراجعة

سوف يُجري مجلس مراجعة الحسابات المراجعة وفقاً لنهج المراجعة المعمول به لدى المجلس، والذي يمتثل للمعايير الدولية لمراجعة الحسابات الصادرة عن الاتحاد الدولي للمحاسبين، كما يمتثل للمعايير الدولية للأجهزة العليا للرقابة المالية والمحاسبة.

ثالثاً- منهجية المراجعة

سيُجري مجلس مراجعة الحسابات عمليات المراجعة استناداً إلى تقييم المخاطر في الوكالة (المراجعة على أساس المخاطر) وسيركّز على التقارير والأنظمة المالية المهمة داخل الوكالة، وعلى الأسلوب الذي تسعى به الوكالة إلى إدارة تلك المخاطر. وتُجرى المراجعة على أساس المخاطر في ثلاث خطوات رئيسية، يرد وصفها أدناه.

١- تقييم المخاطر

في هذه المرحلة، ينفذ مجلس مراجعة الحسابات إجراءات تقييم المخاطر بغية الوقوف على المخاطر المتعلقة بوجود أخطاء جوهرية في البيانات المالية وتقييم تلك المخاطر. وتتكوّن هذه الخطوة من تنفيذ الأنشطة المبدئية، والتخطيط لعملية المراجعة، وتنفيذ إجراءات تقييم المخاطر.

وفيما يتعلق بالتخطيط لعملية المراجعة، يضع المجلس استراتيجية عامة لعملية المراجعة، وخطة للمراجعة تشمل تحديد الأهمية النسبية ومناقشات أفرقة المراجعة. أما تنفيذ إجراءات تقييم المخاطر فينطوي على إعداد ما يلي:

- تحليل لمخاطر الأعمال ومخاطر الاحتيال والمخاطر التنظيمية بما في ذلك تحديد المخاطر الكبيرة؛
- وتقييم الهيكل الرقابي الداخلي ذي الصلة ومن ثمّ تقييم المخاطر الرقابية بما في ذلك مخاطر مراقبة تكنولوجيا المعلومات؛
- وتقييم مخاطر وجود أخطاء جوهرية، على مستوى البيانات المالية وكذلك على مستوى أرصدة الحسابات/المعاملات.

ويقيم المجلس في إطار هذه الخطوة أيضاً تدابير الإدارة الرامية للتصدي لهذه المخاطر ومتابعة التوصيات التي انتهت إليها عمليات المراجعة السابقة.

وسوف يعتبر مجلس مراجعة الحسابات أنّ وجود خطأ جوهري في البيانات المالية لا تكشف عنه إجراءات المراجعة يمثل مستوى مقبولاً من المخاطر. ويُقيّم هذا المستوى من المخاطر على أنّه مستوى منخفض، ويُعتبر مقبولاً بالنظر لما ينطوي عليه إجراء عملية مراجعة لا تقبل أي مستوى من الخطر أو تقبل مستوى منخفضاً للغاية من الخطر من تكاليف كبيرة وصعوبة عملية.

٢- التصدي للمخاطر

في هذه المرحلة، يصمّم مجلس مراجعة الحسابات تدابير تصدّي عامة وإجراءات المراجعة الإضافية بناء على التقييم الذي أُجري لمخاطر الأخطاء الجوهرية. وتتناول تدابير التصدي العامة مخاطر الأخطاء الجوهرية المقيّمة على مستوى البيانات المالية. ومن شأن هذه التدابير أن تشمل تعيين الموظفين المناسبين والإشراف عليهم، وتوضيح الحاجة إلى توخي الحرص المهني، وتحديد إجراءات المراجعة التي سيجري تنفيذها، وتحديد ما سيخضع للفحص من الوثائق المؤيدة للمعاملات المادية.

وتشمل إجراءات المراجعة الإضافية إجراءات مواضيعية (اختبار التفاصيل والإجراءات التحليلية) واختبارات المراقبة. وفي هذه المرحلة أيضاً، ينفذ المجلس إجراءات المراجعة الإضافية المذكورة، ويطبّق الإشراف على المراجعة، ويُعدّ استنباطات المراجعة، ويستعرض ورقات العمل.

٣- تقديم التقارير

في هذه المرحلة، يقيم مجلس مراجعة الحسابات القرائن التي جمعتها عملية المراجعة ويحدّد ما إذا كانت كافية وملائمة لتقليل مستوى مخاطر المراجعة إلى مستوى منخفض يمكن القبول به. وفي هذه المرحلة أيضاً، يقدم مجلس مراجعة الحسابات ما توصل إليه من استنباطات في عملية

المراجعة إلى الإدارة والمسؤولين عن الحوكمة في الوكالة ويكون رأياً بصفته مراجع الحسابات بناءً على هذه الاستنتاجات.

وسوف يقدم مجلس مراجعة الحسابات الأنواع الثلاثة التالية من تقارير المراجعة إلى الوكالة، ألا وهي: الرسائل الإدارية، والتقارير الموجز أو الرأي الصادر بشأن البيانات المالية، والتقارير المطول أو تقرير المراجعة السنوي.

وسوف يبلغ المجلس الوكالة مباشرة بأي أوضاع تُلاحظ قبل إنجاز المراجعة، مثل عدم الامتثال للقوانين واللوائح، وأوجه القصور والضعف وانعدام الفعالية في الضوابط الداخلية والتي تؤثر في قدرة المنظمة على تسجيل البيانات المتصلة بالشؤون المالية ومعالجتها وتلخيصها وتقديم تقارير عنها. وسوف يصدر التقرير النهائي بعد إجراء مناقشة مع الإدارة العليا في الوكالة.

وسوف يتأكد مجلس مراجعة الحسابات من أن تقرير المراجعة المقدم إلى الوكالة سيكون تقريراً متوازناً ومنصفاً ودقيقاً ويحتوي على توصيات بناءً.

وسوف تُستخدم أدوات مثل برامج لغة الأوامر لمراجعة الحسابات، وتطبيق Smart Audit، وغير ذلك من البرامج الحاسوبية من أجل تيسير إجراءات المراجعة وضمان كفايتها. واستخدام أدوات المراجعة هو بطبيعته مكمل للحكم الفني والحرص المهني من جانب المراجعين.

رابعاً- الاستفادة من المراجعة الداخلية

يقرُّ مجلس مراجعة الحسابات في النهج الذي يتبعه بشأن المراجعة بأهمية وجود وظيفة مراجعة داخلية تتمتع بالكفاءة وتلبي الاحتياجات التشغيلية للوكالة. وبغية تفادي ازدواجية الجهود، فسوف نعمل مع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية من أجل تحقيق أكبر قدر ممكن من الاعتماد على عمل المراجعة الداخلية فيما يتعلق بالمسائل التي تقع ضمن نطاق عملية المراجعة التي نضطلع بها.

فإذا كانت المنهجية التي يستخدمها المراجعون الداخليون غير مقبولة لأغراض المراجعة الخارجية، فلن يُعتمد بالعمل الذي قامت به وحدة المراجعة الداخلية.

خامساً- التواصل مع الجهات المعنية بالحوكمة

يُعدُّ التواصل بين مجلس مراجعة الحسابات والجهات المعنية بالحوكمة في الوكالة — أي الإدارة ولجنة المراجعة والمراجعة الداخلية وغيرها من الأطراف المعنية — أمراً بالغ الأهمية لنجاح عملية المراجعة.

وسوف يتعاون مجلس مراجعة الحسابات عن كثب مع وظيفة المراجعة الداخلية في الوكالة ومع مكتب الخدمات الإشرافية الداخلية. وسوف يُستخدم نهج يقوم على المراجعة الخارجية بالمساعدة الداخلية والمراجعة الداخلية بالمساعدة الخارجية بحيث تحقّق الجهات المعنية بالحوكمة في الوكالة أكبر استفادة ممكنة من عمل المجلس. وبذلك، تعزّز الأعمال المضطلع بها في إطار المراجعة الخارجية الكفاءة والفعالية في عمليات المراجعة عموماً.

ويتمشى هذا النموذج أيضاً مع إرشادات الحوكمة الصادرة عن الإنتوساي بشأن العلاقة بين المراجعة الداخلي والمراجع الخارجي.

سادساً- النهج المتبع في مراجعة الأداء

كنا قد حددنا سابقاً الهدف الأساسي التالي من عملية المراجعة: "تقييم مدى فعالية الإدارة القائمة على النتائج في مجموعة مختارة من مشاريع الوكالة من حيث التخطيط والرصد والتقييم وتحقيق الفعالية من حيث التكلفة؛ وتقديم نظرة متعمقة بهدف تعزيز فعالية الإدارة في الوكالة، ومن ثم تبسيط الخدمات المقدمة إلى الدول الأعضاء".

وحتى يمكن رصد تنفيذ نتائج المراجعة التي اضطلع بها مجلس مراجعة الحسابات ورصد حصيلة هذه المراجعة أو أثرها في الأجل القصير، فمن الضروري أن يتولى المجلس منصب مراجع الحسابات الخارجي لدى الوكالة لفترة سنتين أخرى.

وبناء على فهمنا وتحليلنا، فإن إجراءات العمل لدى الوكالة تتألف من مرحلتين رئيسيتين. فأولاً، تضطلع البرامج الرئيسية ١ و ٢ و ٣ بإعداد المنتجات بصفة منتظمة من خلال مشاريع ضمن برامج فرعية.

وثانياً، يعمل البرنامج الرئيسي ٦ على تقديم المنتجات من خلال مشروع بعينه إلى دولة عضو بعينها في إحدى المناطق الإقليمية. وعلى مدى هاتين المرحلتين، يقدّم البرنامج الرئيسي ٥ الدعم اللازم من حيث الموارد، مثل الموارد البشرية والخدمات العامة وتكنولوجيا المعلومات وترتيب المؤتمرات والمشترقات وضوابط الإشراف، وما إلى ذلك. ويمكن توضيح ذلك في الرسم التالي.

ويستخدم نهج المراجعة إطاراً متكاملًا فيما بين البرامج الرئيسية ولا سيما البرامج الرئيسية ١ و ٢ و ٣، بما في ذلك البرامج والبرامج الفرعية المندرجة في كل منها، بحيث يمكن تقديم توصيات ذات قيمة مضافة إلى الوكالة.



اقترح مقدّم من مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا بشأن الترشح للتعين لدى الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منصب مراجع الحسابات الخارجي

وكما جاء في وثيقة البرنامج والميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٧ واستمر إلى حد ما في الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩، فإنَّ التحدي الرئيسي الذي تواجهه الوكالة هو عدم التوازن بين الموارد المتاحة لإعداد المنتجات وطلب الدول الأعضاء على تقديم المنتجات.

وفي هذا السياق، فسوف نستخدم في نهج مراجعة الأداء لفترة السنتين ثلاثة أنواع من الأطر: مفهوم وممارسات POAC (أي التخطيط، التنظيم، التفعيل، المراقبة)؛ ومردودية الأموال فيما يتعلق بالفعالية من حيث التكلفة؛ وتقييم الأداء باستخدام تقارير الرصد والتقييم الخاصة ببرامج التعاون التقني ضمن النطاق الزمني ٢٠١٦-٢٠١٩.

سابعاً- أفرقة المراجعة

سوف يُشرف مجلس المراجعة مباشرة على عمل أفرقة المراجعة التابعة له والمعنية بالوكالة.

وعلى المستوى التنفيذي، فسوف يكلف مجلس مراجعة الحسابات اثنين من المراجعين بدرجة كبير مراجعين، وهي على نفس المستوى الوظيفي لدرجة المدير العام في العديد من المؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان الأخرى، بقيادة عملية المراجعة وتوفير الضوابط الخاصة بمراقبة جودة المراجعة.

ويندرج موظفو المراجعة الذين سيُكلفون بعملية المراجعة ضمن الفئات التالية:

- مشرفون من الحاصلين على شهادات عليا في الاقتصاد، بما في ذلك المحاسبة ومراجعة الحسابات، وعلى شهادات اعتماد بشأن المعايير الدولية للأجهزة العليا للمراقبة المالية والمحاسبة أو بشأن تيسير هذه المعايير، والشهادات الصادرة من جماعات الممارسين الدولية، وشهادات الاعتماد الدولية في مجال المراجعة؛
- وقادة أفرقة وأعضاء أفرقة أيضاً من الحاصلين على شهادات عليا في الاقتصاد، بما في ذلك المحاسبة ومراجعة الحسابات، وفي مجالات أخرى كالهندسة والقانون والعلوم الاجتماعية، وعلى مهام انتداب دولية معترف بها، وشهادات دولية في مجال مراجعة الحسابات، مثل شهادة مراجع نظم معلومات معتمد، وشهادة مدقق معتمد في قضايا الاحتيال، وشهادة محاسب معتمد في المعايير المحاسبية الدولية للقطاع العام، وشهادة محاسب معتمد في المراجعة الدولية، وشهادة محاسب عام معتمد؛
- وكبار مراجعين معنيين بنظم المعلومات من الحاصلين على شهادات عليا في نظم المعلومات وعلى شهادات اعتماد دولية، مثل شهادة مراجع نظم معلومات معتمد.

ويولي مجلس مراجعة الحسابات اعتباراً كبيراً للتوازن بين الجنسين في أعمال المراجعة التي يضطلع بها في جميع المناصب على أساس نظام يقوم على الجدارة وتكافؤ الفرص.

ثامنا-تقديرات أشهر عمل المراجعين

اضطلعنا بتقييم جهود المراجعة اللازمة لعملية المراجعة في المقر الرئيسي، بما في ذلك المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال ومختبرات البحوث. وكما أشير إليه سابقاً في هذا الاقتراح، نقترح أن يكون هناك موظف مسؤول (مدير المراجع الخارجي) في مقر الوكالة الرئيسي.

وسوف تُستكمل المراجعة في المقر الرئيسي دورياً بمراجعة مؤقتة ومراجعة نهائية. وستخضع المكاتب الإقليمية ومكاتب الاتصال ومختبرات البحوث للمراجعة مرة واحدة على الأقل خلال فترة السنتين. وعلى هذا الأساس، نقدر أن إجراء مراجعة حسابات الوكالة سيتطلب ٤٧ شهراً من أشهر عمل المراجعين عن كل فترة سنتين.

تاسعا- أتعاب المراجعة

يقترح مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا أتعاباً للمراجعة تبلغ ٤٧٦ ٢٠٠ يورو للسنتين أو ٢٣٨ ١٠٠ يورو لكل سنة من السنتين الماليتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.

ويستند حساب الأتعاب المذكورة إلى استعادة كامل التكاليف المتكبدة في المراجعة، بما يشمل جميع تكاليف السفر والمهام السكرتارية وغيرها من التكاليف الثانوية وكذلك نفقات المعيشة/بدل المعيشة اليومي للمراجعين الذين نرسلهم للقيام بأعمال المراجعة.

وتشمل الأتعاب السنوية البالغة ٢٣٨ ١٠٠ يورو أتعاب المراجعة البالغة ١٢٦ ٥٠٠ يورو لكل سنة و ١١١ ٦٠٠ يورو لتغطية النفقات الثابتة وتذاكر الطيران ونفقات اللوازم.

ويبلغ متوسط الأتعاب في الشهر ٢ ٥٣٠ يورو للمراجع الواحد من بين ٥٠ مراجع حسابات. (للاطلاع على التفاصيل انظر التذييل (١)).

التدليل ١- أتعاب المراجعة

رقم	الوصف	المكان	عدد الأشخاص المشاركين	عدد الأشهر	عدد المراجعين	عدد أشهر عمل المراجعين	النفقات الثابتة وتذاكر الطائرة واللوازم المكتبية (باليورو)		
							النفقات الثابتة	تذاكر الطائرة	اللوازم المكتبية
١	المقر الرئيسي	فيينا	مدير/مسؤول إداري مراجع/قائد فريق	٤	١٠	٤٠	٦٦ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٦٨ ٠٠٠
							١٣ ٢٠٠	-	١٣ ٢٠٠
٢	مكتب الاتصال في جنيف	جنيف	مراجع/قائد فريق مشرف	١	٣	٣	٩ ٩٠٠	٢ ٠٠٠	١١ ٩٠٠
							٣ ٣٠٠	-	٣ ٣٠٠
٣	مختبرات البحوث في زايبيرسدورف، النمسا	زايبيرسدورف، النمسا	مراجع/قائد فريق مشرف	١	٣	٣	٩ ٩٠٠	٢ ٠٠٠	١١ ٩٠٠
							٣ ٣٠٠	-	٣ ٣٠٠
							٥٠		١١١ ٦٠٠

ملحوظة على جدول أتعاب المراجعة (باليورو)

٢٣٨ ١٠٠	قيمة العطاء للسنة الواحدة
١١١ ٦٠٠	النفقات الثابتة وتذاكر الطائرة واللوازم
١٢٦ ٥٠٠	المبلغ المخصص لأتعاب المراجعة
٥٠	مجموع الأشهر المتوقعة من عمل الفرد
٢ ٥٣٠	متوسط الأتعاب لكل شهر من عمل الفرد

ملخص الترشيح المقدم من مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا
للتعيين في منصب مراجع الحسابات الخارجي للوكالة
عن السنتين الماليتين ٢٠٢٠ و ٢٠٢١

مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا	المعلومات المطلوبة ^١
قُدِّمت لمحة عامة عن رئيس مجلس مراجعة الحسابات التابع لجمهورية إندونيسيا، ونائب رئيس المجلس وأعضائه	السيرة الذاتية للمرشح
شمل الترشيح تفاصيل عن أنشطة المراجعة الوطنية والدولية.	تفاصيل الأنشطة الوطنية والدولية التي يضطلع بها مكتب مراجع الحسابات العام
شمل الترشيح تحديد نطاق المراجعة وكذلك مدى أنشطة المراجعة	تحديد نطاق أنشطة المراجعة المزمع تنفيذها
قُدِّم وصف لعدد من تخصصات المراجعة المتوفرة	تخصصات المراجعة التي سيجري توفيرها
قُدِّمت أتعاب المراجعة بقيمة ١٠٠ ٢٣٨ يورو لكل عام (أي ٤٧٦ ٢٠٠ يورو إجمالاً) لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.	أتعاب المراجعة المقترحة شاملة الرواتب المتعلقة بالمراجعة، وتكاليف أعمال السكرتارية والأعمال الداعمة الأخرى، وتكاليف السفر ونفقات إعاشة المراجع الخارجي ومعاونه
قُدِّرت بما مقداره ١٠٠ من أشهر عمل المراجعين فيما يخص المهمة المتعلقة بعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١	عدد أشهر عمل المراجعين المقرّر تكريسها لإجراء المراجعة

^١ مذكرة من الأمانة بتاريخ ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨.